

مع جلسة خاصة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 83.12 يتم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية؛

2- مشروع قانون رقم 82.12 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة المالية.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها المجلس إلى غاية يومه الثلاثاء 15 يناير:

- فعدد الأسئلة الشفهية: 27 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين. وقبل أن نواصل أشغالنا، أعطي الكلمة في إطار نقطة نظام للسيد رئيس الفريق، السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس، شكرا.

السيدان الوزيران،

الزميلات والزملاء،

أنا أود فقط أن أشير إلى واحد الاستثناء الذي أصبح عادة الآن، وهو إعادة الترتيب في القطاعات التي هي موضوع أسئلة، لأن هذا يحدث لنا كرؤساء فرق ارتباك كبير، باعتبار أننا نطلع على الجدولة في فرقنا ويكون كل واحد أخذ العدة لطرح سؤاله، ففاجأ دائما في بداية الجلسة بإعادة الشيء الذي سيحرم عدد من الإخوان من الحضور لطرح أسئلتهم، تقبل بأن يكون هناك استثناء مرة واحدة، ولكن أن يصبح ذلك عادة فنتمنى أن نقلع عن هذه العادة التي هي خارج القانون وتحدث لنا ضررا كبيرا في التسيير العادي لجلسة الأسئلة الشفهية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار نقطة نظام.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على إثارة هذه الملاحظة.

من خلال التجربة ديال العمل البرلماني منذ أن كان، هناك مشكل حقيقي مرتبط بوضع جدول أعمال هذه الجلسات الرقابية العمومية، لأنه بطبيعة الحال، وهذا هو القانون، يعد من جهة واحدة، من طرف واحد،

محضر الجلسة رقم 861

التاريخ: الثلاثاء 3 ربيع الأول 1434 (15 يناير 2013)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، والكلمة لكم السيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

فبالنسبة للأسئلة المدرجة في جدول أعمال مجلس المستشارين في جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 3 ربيع الأول 1434 الموافق لـ 15 يناير 2013، توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الشباب والرياضة بتقديم السؤال الوحيد الموجه إليه في بداية الجلسة.

وطلب كذلك السيد وزير السككى والتعمير بتأخير إدراج السؤالين الموجهين إليه إلى ما بعد الأسئلة الموجهة لقطاع التشغيل، وطلب السيد وزير المالية بتأخير إدراج السؤال الوحيد الموجه إليه إلى آخر الجلسة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس الفريق الحركي، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير العدل والحريات حول تورط العديد من الموثقين في قضايا النصب والاحتيال إلى جلسة لاحقة.

كما تود الرئاسة أن تخبر في آخر اجتماع مجلسنا الموقر سنكون مباشرة

حقيقة هذه العمليات للمواطنين والجماعات المعنيين بالأمر، مما يضفي على هذا العمل شبهة التدليس والاستغلال، وهو ما يتنافى والحق الدستوري في المعلومة وواجب الإدارة في ممارسة سياسة التواصل والقرب.

لكل هذه الأسباب، وتفاديا لما قد ينجم عن هذه الممارسات من مس باستقرار ساكنة المناطق القروية والجبلية، ننتظر من الحكومة التدخل باستعجال لإيقاف هذه العمليات التحديدية وفتح تحقيق في الأراضي التي شملها التحديد في السابق والعمل على إيجاد حلول عملية مسنودة بالقانون، تمكن من تحصين الملك الخاص للدولة وتحافظ على المجال الغابوي، وفي نفس الوقت تحمي حقوق المواطنين والخواص والجماعات، وهذا لن يتأتى إلا عبر المبادرة إلى عقد مناظرة وطنية حول الأملاك العقارية بمختلف أنواعها، تتوج بميثاق وطني وإطار قانوني يحدد حقوق وواجبات كل الأطراف.

وغير بعيد عن هذا الموضوع، وتزامنا مع ما تشهده المحافظة العقارية بمختلف فروعها من إضراب للتقنيين جراء حرمانهم قانونيا من مزاوله عمليتي (Le bornage) و (Le piquetage) المعروفة، وإسنادها للمهندسين بصفة حصريه، مما خلق شللا في أداء المحافظة وتوقفا لمصالح المواطنين.

وعليه، نتطلع إلى أن تقدم الحكومة على معالجة هذا الخلل عبر السماح للتقنيين بمزاوله هاته الاختصاصات، خاصة في ظل قلة المهندسين العاملين في المحافظة والتعاقد مع الخواص منهم لمزاوله هذه المهام الحيوية في انتظار تعديل القانون المنظم للمهنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لثاني متدخل في إطار نقطة إحاطة المجلس علما، وهي للفرق الفيدرالي، تفضل الأستاذ أفرياط.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

كما تتبع المغاربة، وبدعوة من السيد رئيس الحكومة، عقدت اللجنة العليا للتشاور حول الحوار الاجتماعي، المنعقدة يوم الجمعة 4 يناير من هذا الشهر، أول اجتماع لها. وإذا كانت الطبقة العاملة المغربية قد استبشرت خيرا بهذا اللقاء، وعقدت آمالا على تفهم الحكومة لضرورة خلق شروط صحية وملائمة لحوار ثلاثي الأطراف، يراعي متطلبات المرحلة التاريخية الدقيقة التي تمر منها بلادنا وما تتطلبه من استقرار اجتماعي وحوار مسؤول ومنتج، يركز أساسا على ما يلي:

1- تنقية الأجواء والتراجع عن قرار الاقتطاع من أجور المضربين واحترام الحقوق والحريات النقابية والتصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

2- الاتفاق على المنهجية التشاركية للحوار، يتم فيها التوافق حول

ليس موضوعا تشاركيا، عكس العمل التشريعي الذي يكون فيه نوع من التشارك.

فالذي يحصل هو أنه يفاجأ دائما السادة الوزراء بطوارئ في العمل الحكومي. وأنا شخصيا حريص أنه لا يقع التغيير إلا إذا كانت الأسباب الداعية إليه أسباب موضوعية وأسباب معقولة.

لهذا، ما دمنا لا ننتج هاذ جدول الأعمال بطريقة معينة، فيما نوع من التواصل القبلي، فإننا أيضا سنكون دائما مضطرين، للأسف الشديد، إلى أن نثير هذه المراجعات.

لكن نتمنى أن نطور نوع من التشاور على الأقل (L'informel)، ما دام ما عندناش قانونيا شي حاجة اللي هي مؤسساتية، لكي تقلص هذه التعديلات، مع كما قلت حرص الحكومة على أنها تلتزم بالبرنامج كما وضع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. نحن نشاطركم الرأي فيما قلتموه، السيد الوزير، إلا أنه ينبغي على الحكومة على الأقل أن تخبر المجلس على الأقل في وقت متراخ، حتى يتمكن رؤساء الفرق من تغيير الأسئلة دياهم، والاستريكونهم بالفعل.

في الكثير من الحالات ما كنتخبروش إلا في آخر لحظة، وبالتالي حتى أصحاب الأسئلة ربما يكونون قد هيوؤوا أنفسهم للمجيء في وسط الجلسة، وكيسبقوا.

شكرا.

وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بمجموع طلبات إحاطة للمجلس. الكلمة والإحاطة الأولى للفرق الحركي، تفضلوا السيد..

المستشار السيد عبد القادر أفضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

تعيش مجموعة من المناطق بجهاث المملكة على إيقاع حملات للتحديد الغابوي، وهي عملية رافقتها عدة تجاوزات، تتمثل في المس بالأملاك الخاصة للمواطنين وبالأراضي السلالية. ومعلوم أن هذا التحديد يستند على مراسيم، منها ما أثير حوله نقاش إعلامي وعمومي حول مدى مصداقيتها القانونية وشرعيتها الدستورية، بل أن الواقع على الأرض يعمق المشكلة حين تزاوإ إدارة المياه والغابات عمليات التحديد دون مراعاة حقوق الخواص ومكتسبات ذوي الحقوق فيما يخص الأراضي بكل أنواعها ولوثائتهم الشوتية حول ملكية الأرض المجاورة للملك الغابوي.

كما أن هذه العمليات لا ترافقها حملات تحسيسية وإعلامية لتوضيح

من 3 سنوات إلى 7 سنوات، مع الإعفاء من فوائد التأخير والمتابعات القانونية، إلا أن توالي الكوارث الطبيعية على الفلاح المغربي بالتناوب بين الفيضانات والجفاف ثم الجريحة أو انتشار بعض الأمراض في المزروعات باختلاف وتنوع الفلاحة والمناطق وكذا غلاء الأسمدة والعلف، جعل الوضعية المالية للفلاحين تتأزم لتتحول مديونية القرض الفلاحي ومديونية ماء السقي إلى عبء ثقيل على كاهل الفلاح، يؤدي إلى حجز ممتلكاته وتعطيله على الاستثمار والإنتاج.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

إننا بطرحنا لهذا الموضوع، نريد أن نثير انتباه الحكومة إلى هذا الوضع، خصوصا وأنا نقرأ يوميا عن الصعوبات التي يعانيها المغرب لاستيراد القمح وغيره من المنتجات الغذائية المرتفعة الأسعار بالأسواق الدولية. فالفلاح المغربي، عوض أن يهتم بالعمل وتطوير الإنتاج لتغطية الحاجيات الوطنية، يبقى رهينة لمديونية القرض الفلاحي ويبقى رهينة في المناطق السقوية لمديونية ماء السقي.

لهذه الاعتبارات، السيد الرئيس المحترم، نعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه على الحكومة أن تلتفت لهذه الفئة من الفلاحين للقيام بما يمكن القيام به قبل أن يزداد الوضع تأزما ويصعب علاجه. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للفريق الموالي في إطار المجلس علما، الفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الرئيس،

الموضوع ديال الإحاطة ديالنا تبيهم 3000 مستخدم بالسفارات والبعثات الدبلوماسية المعتمدة بالمغرب، أي 3000 أسرة مغربية، بحيث 3000 أسرة مغربية إلى جيتي تدير كل واحد عندو 5 ديال الوليدات بحال 15 ألف فرد.. فقد اتخذت الحكومة، السيد الرئيس، إجراءات لاستخلاص ما ترتب على هؤلاء المستخدمين من ضريبة على الدخل متأخرة منذ 2007، هذا الإجراء المفاجئ والغير مدروس أدخل الرعب والقلق على نفوس هؤلاء المغاربة المواطنين الذين يعملون بالبعثات الدبلوماسية، والذين تعرضوا للحيث والغبن وتهديد أسرهم بالتشرد، وذلك

الأولويات بدل فرض أجندة تستجيب لرغبات الحكومة؛

3- إضاج الشروط لحوار حقيقي يراعي المطالب العادلة والمشروعة للطبقة العاملة؛

4- توضيح الإطار التفاوضي حول العديد من الأوراش الأساسية، كإصلاح أنظمة التقاعد ونظام المقاصة وما سيزترب عليها من خيارات، يجب أن لا تكون على حساب المأجورين والطبقات المستضعفة؛

5- إصلاح القوانين الانتخابية للمأجورين والمهنيين ضمن الترسنة القانونية الخاصة بمختلف الاستحقاقات الانتخابية والتي يجب أن تكون مسبوقة بحوار وطني بمشاركة مختلف الفاعلين السياسيين والنقابيين والاجتماعيين لضمان سلامة ونزاهة المسلسل الانتخابي المقبل؛

6- الإصلاح الضريبي والجبائي لتحقيق العدالة الجبائية وتخفيف الضغط الجبائي على الطبقة العاملة؛

7- التوافق حول قانون النقابات والإضراب ضمن منظور شمولي لإقرار ميثاق اجتماعي جديد، يستجيب لتطلعات الطبقة العاملة المغربية ويؤسس لشروط التنافسية الاقتصادية ودعم القدرة الشرائية لمختلف الشرائح الاجتماعية للحفاظ على الاستهلاك الأسري كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية ببلادنا.

لذلك، فحنا نتساءل فمتي ستدرك الحكومة أن الحاجة الاجتماعية غير قابلة للانتظار، وأن تثمين الزمن النقابي جزء من متطلبات الإصلاح والحكمة الاقتصادية ومن ضمن مؤهلات الحقل السوسيو اقتصادي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار. ومنتقل إلى الإحاطة الموالية، وهي لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل الأستاذ المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

موضوع هذه الإحاطة بهم شريحة عريضة من المواطنين بالعالم القروي، تعيش هذه الأيام ظروفًا صعبة، ويتعلق الأمر بالفلاحين الصغار والمتوسطين الغارقين في مديونية القرض الفلاحي ومديونية ماء السقي. فهذه المديونية تهدد أسرهم بالحجز على الممتلكات وفقدان مصادر العيش وتعطيل الإنتاج الفلاحي، مما يشكل عائقًا كبيرًا أمام إنجاز وتفعيل "المخطط الأخضر" الهادف إلى عصنة وتحديث القطاع الفلاحي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للتخفيف من مديونية الفلاح بإعفاء حوالي 100 ألف فلاح صغير وإعادة جدولة الديون بتجدد السداد

الأرض التي موجودين فيها. تدار عليها سد، لا سد توجد، لا الناس عوضهم في الأرض دياهم، لا شي مبادرة تدارت، لا من الحكومات المتعاقبة من ذلك الوقت إلى يومنا هذا، ما كاينش شي حلول تقدمت لهاذ الناس.

هاذ المنطقة، السيد الرئيس، التي تنتكلم عليها وتنتحمل المسؤولية ديالي في هاذ الكلام وأنا زرتها، وسمعت الناس، ومعنا السيد وزير الصحة وكذلك السيد وزير التعليم مشكورين، وبهذه المناسبة نبلغو لهم الرسالة ديال ساكنة اغبالو نكدوس، لازال لحد الساعة عندهم إشكال كبير، السيد وزير الصحة المحترم، في البطاقة ديال ¹RAMED، ما تيتفروش عليها، وحتى المستوصف تبيعد عليهم تقريبا بـ 50 كلم.

وهذا الكلام الذي تقال لنا، السيد الوزير المحترم، ومسجل، الذي تقال لنا من طرف المواطنين ما شي مزادات ولا تنديرو فيها السياسة. "تيسير" ما تيستافدوش من "تيسير". تصور تقال لنا من طرف الساكنة ديال هاذ المنطقة بأن الطحين إلى فات الكاميو ما يمكنش لهم ياخذوا الطحين، الكاميو هو الذي تيزوع الطحين. كاين إشكال حقيقي.

وبهذه المناسبة، الإخوان السادة رؤساء الفرق المحترمين، والسادة البرلمانيين المحترمين، تناشدمك باش تتفقو جميع على لجنة ديال تقصي الحقائق التي تزور هاذ المنطقة، تشوف هاذ الناس اعلاش ما تعوضوش في الأراضي التي تسلبت منهم، نشوفو هاذ الناس اعلاش هما مقصين، لأن هذا هو المغرب العميق الذي خصنا نمشيو له، خصنا نحسو بالمشاكل التي تبحسوا بها ذوك الناس، لأن الكلام في الرباط والكلام في المدن التي تتوزع عليها ثروات البلاد وخيرات البلاد راه ما شي معقول، خاص التوزيع يكون عادل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الموالية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية في إطار إحاطة المجلس، تفضل الأستاذ البار.. الأستاذ البار ولا السي الأنصاري؟ اشكون الذي غادي يتكلم فيكم؟ الأستاذ الأنصاري، واش غتكلمو دفعة وحدة بجوج؟ تفضل الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا.

إذن، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية، نود اليوم أن نحيط المجلس الموقر علما، ومن خلاله الرأي العام الوطني، بقضية هامة تتعلق بمسطرة إبرام الصفقات العمومية، والتي تعتبر في نظرنا من أهم الوسائل القانونية التي منحها المشرع للإدارة من أجل ممارسة نشاطها، نظرا لوزنها الاقتصادي، حيث تشكل الصفقات العمومية التي يبرمها أشخاص القانون

للأسباب التالية:

- طبقت هذه الضريبة على هؤلاء المستخدمين بأثر رجعي منذ 2007. الأخطر من ذلك أن إدارة الضرائب شرعت في استخلاص ضرائبها والقيام بالحجز على الحسابات البنكية، علما أن السيد رئيس الحكومة كان قد التزم في تصريح تلفزيوني بإيقاف عمليات الحجز، ولو صرح في التلفزيون - وما عندوش الحق - لأنه المجال إلى تيعطي التعليمات، لأنه كاين قوانين، ولو أنه خالف القانون في هذا التصريح، مع العلم أن التأخير ترجع مسؤوليته على السفارات، باعتبارها المشغل وليس على المستخدمين، وتيقطعوا لهم؛

- ثانيا، إن هذه الفئة لا تتوفر على أي حماية اجتماعية، لأن إقامتهم بالمغرب تحرمهم من الامتيازات الاجتماعية للدول التي يعملون ببعثاتها، كما أن الوضعية القانونية للبعثات تجعل معظمها غير منخرطة في نظام الحماية الاجتماعية الوطنية، وبالتالي تضيع حقوق الكثير من هذه الأسر.

السيد الرئيس،

الآن نطلب من رئيس الحكومة المحترم إنصاف - وراه معنا الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان - إنصاف هؤلاء المواطنين المغاربة وأن يسارع إلى الحوار لإيجاد حل عاجل وعادل مع كل من وزير الخارجية وإدارة الضرائب ثم الملمزمين، وهذا كله حتى لا نترك هاذ 15000 فرد أو هاذ 3000 عائلة عرضة للأزمة التي لا نعرف نتائجها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق. الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل الأستاذ العربي الحرشي.

المستشار السيد العربي الحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

بعد المصاحلة التي قامت بها الدولة عن طريق هيئة الإنصاف والمصالحة وجبر الضرر ديال مجموعة من المفقودين والمخطوفين، الآن تنطالبو من فريق الأصالة والمعاصرة باش نديرو واحد المصاحلة سياسية مع مجموعة من المناطق، خاصة المناطق المهمشة والمقصية مع المغرب العميق، وعلى سبيل المثال، السيد الرئيس المحترم، منطقة اغبالو نكدوس، إقليم الراشدية، التي تتعيش مجموعة من الإقصاء والتهميش، ولازالت لحد الساعة ما تتعرفش أشنو هو الاستقلال. (تنتكلم، السيد الرئيس).. لازالت لحد الساعة هاذ المنطقة ما تتعرفش أشنو هو الاستقلال، لأن الحقوق ديالها محضومة.

تصور في 1981 واعدوا الناس باش غادي ينشئوا سد وسلبو منهم الأراضي دياهم، ليومنا هذا لم يتم تعويض هؤلاء، مع العلم، السيد الرئيس، هاذ الناس ما عندهم شي بديل وما عندهم شي أرض أخرى غير ذلك

¹ Régime d'Assistance Médicale

وهي سنة فلاحية - أن تكون حاملة لبشائر الخير بالأمطار التي قد تساهم في الرفع في منتوجنا الفلاحي إن شاء الله.

أما الإحاطة فهي تتعلق بإحدى المكتسبات الكبرى التي حققها المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة، والتي تعتبر حلقة ضيافة في تاريخه السياسي، وهو بصدد بناء تجربته الديمقراطية، ألا وهي تجربته الفريدة المتعلقة بالعدالة الانتقالية التي أفرزت من خلال توصياتها هيئة الإنصاف والمصالحة مجموعة من التوصيات صالحة لتكون الإطار الشمولي العام لتأسيس دولة ديمقراطية تتحقق فيها العدالة الاجتماعية ويسود فيها القانون.

مرت الآن منذ 2005 ما يقرب من 14 سنة، وما زال جزء كبير من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لم ير طريقه إلى التنفيذ.

لقد سجلنا باعتزاز كبير عند الإعلان عن انتهاء مهمة الهيئة إسناد وظيفة ومسؤولية تنفيذ التوصيات إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فبدلت هذه المؤسسة مجهدا جبارا في اتجاه الذهاب بعيدا نحو تحقيق هذه التوصيات، إلا أننا - مع الأسف - نقف اليوم لنرى أن مصداقية المغرب قد تصاب بتراجع إذا لم تبادر الحكومة إلى الإسراع بفتح أورش تنفيذ هذه التوصيات، كما أن عدم والبطء في التنفيذ يعتبر مؤشرا سلبيا، يبرر لكل من يريد أن يقول ما يريد في تجربة المغرب من اتهامه بتراجعات وانتكاسات في مجال حقوق الإنسان، لأنه الذريعة الوحيدة هو هذه المسألة بالذات.

فذلك، نرى أنه من المناسب، بمناسبة انطلاق السنة الجديدة، وبمناسبة الدستور الجديد الذي تبناه المغاربة بإيمان قوي، على أن يكون الإطار السليم للانتهاج مع مصائب الماضي وتحقيق إطار سليم واسع، تعيش فيه قيم الإنسانية الخلاقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وقبل أن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في هذه الجلسة، أريد أن أرحب باسمكم بأعضاء عن "جمعية جسور الثقافات" و"جمعية النساء المبادرات" من تازة وتلاميذ وتلميذات "قانونية الأجيال العلمية" بالرباط. باسمكم جميعا نرحب بهم.

والآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا، موزعة على قطاعات: السكنى، التربية الوطنية، المغاربة المقيمين بالخارج، العدل والحريات، الاقتصاد و المالية، الشباب والرياضة، التجهيز والنقل، الصحة، التشغيل، الصناعة التقليدية، العلاقات مع البرلمان والشؤون العامة والحكومة.

ونبدأ بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول وضعية بعض الجامعات الرياضية. والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل الأستاذ الهبطي.

العام ما نسبته 16% من الناتج الداخلي الخام للمغرب، الأمر الذي يعني أن الكثير من القطاعات الاقتصادية مرتبطة بشكل كبير بالصفقات العمومية. وكمثال على ذلك، نكتفي بالإشارة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يحقق أكثر من 70% من رقم معاملاته من خلال الصفقات العمومية.

لكن، وبالرغم من الإرادة المعلن عنها من طرف الحكومة من أجل تخليق المرفق العمومي، خاصة فيما يتعلق بإبرام الصفقات العمومية، فإن التقارير المنجزة، سواء من طرف جهة عمومية كالمجلس الأعلى للحسابات والمفوضية العامة للمالية أو جهة خاصة كالجمعية المغربية للشفافية أو المنظمات الدولية، تؤكد كلها على وجود اختلالات عميقة في مجال الصفقات العمومية، لعل من أبرزها:

- مشكل الاحتكار، ذلك أن 4% من المقاولات الكبرى الوطنية والدولية تحتكر حوالي 80% من الصفقات العمومية؛

- كذلك ضعف الاهتمام بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، ذلك أن نسبة 20% المخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة تبقى غير كافية، خاصة إذا ما علمنا أن 96% من النسيج الاقتصادي الوطني مشكل من هذا الصنف من المقاولات؛

- وثالثا: ضعف مبادئ الشفافية والمساواة والمنافسة والمراقبة.

وعليه، فإن هذه الظواهر وغيرها تؤثر - في نظرنا - سلبا على أداء الفاعلين الاقتصاديين وعلى نمو الاقتصاد الوطني وعلى جودة خدمات الإدارة.

وندعو الحكومة اليوم قبل الغد أن تجعل من جعل إصلاح الصفقات العمومية أولى الأولويات، نظرا للتكاليف الباهظة التي تنتج عن غياب الشفافية والمنافسة في هذا المجال.

ولعل ما جاء به دستور 29 يوليوز 2011 من مبادئ الحكامة والشفافية في مجال المرفق العام يمكن أن يعين على تحقيق هذا الإصلاح من خلال آلية تفعيل هذه المبادئ وتضمن التطبيق السليم لدفاتر التحويلات بالشكل الذي يكفل الشفافية في تدبير المال العام، ويعود بالنفع العام كذلك على المواطن والمواطنتين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق. الكلمة الموالية لفريق التحالف الاشتراكي، الكلمة للأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين،

أريد في البداية أن أهنيي الجميع بحلول السنة الأمازيغية الجديدة، نأمل -

لك أنا، الحمد لله، وبفضل طبعنا انخراط واحد المجموعة ديال الجامعات اللي سايرت هاذ الورش، نقدر نقول لك اليوم وصلنا تقريبا لـ 80% ديال الجامعات اليوم اللي ولات في حالة قانونية ورجعت للشرعية، 30 جامعة غيرت النظام الأساسي ديالها طبقا لروح القانون الجديد، 18 جامعة - أقول 18 جامعة- عقدت الجمع العام ديالها لتجديد المكاتب المسيرة، 5 جامعات برجحت الجمع العام ديالها خلال شهر يناير الحالي، بمعنى أن تقريبا نقدر نقول لك أن عندنا 45 جامعة من أصل 56 عرفت واحد التغيير جذري فيما يخص الأسس القانونية لحكامه أفضل، أي بمعدل كما قلت 80%.

باش نرجع لبعض الجامعات، طبعنا كانت اللجان المؤقتة، انهينا معها، بقت لنا الجامعات اللي طبعنا هي جامعة كرة القادم اللي عندها الخصوصيات ديالها، وفاش كنفول الخصوصيات ديالها ما نساوش أن كرة القدم هي رياضة شعبية، وبالتالي الأمر اللي كيخلي الأمور اصعبية هي في تغيير المنظومة ككل، لأن عندنا العصب، عندنا الأندية، واحد التركيبة ديالها معقدة شيئا ما، هذا هو الشيء اللي خلانا تعطلنا وما نجنحناش أنها تكون طبعنا في الموعد ديال 2012، ولكن أنا كنفول لك بأن كين الآن اشتغال في هاذ الاتجاه هذا على أساس أن، إن شاء الله، في هاذ الأسابيع القليلة القادمة، وخصوصا مباشرة من بعد كأس إفريقيا للأمم بجيوب إفريقيا غادي نرجعو، إن شاء الله، المياه للمجاري.

طبعنا كانت الجامعة الملكية للسباحة قامت أيضا، على غرار العديد من الجامعات الأخرى، بتغيير النظام ديالها الأساسي، وهي بصدد الإعداد لعقد جمعها العام، إن شاء الله، لانتخاب المكتب المدير.

أنا اللي ابغيت نقول لك هنا، السيد المستشار، الجامعات هم الشركاء الإستراتيجيون، هم الدرع الأساسي والمحور الأساسي ديال الرياضة في المغرب. طبعنا عندنا الوصاية وهاذ الوصاية احنا كنجميو الجامعات وكنحاولو نهني لها المناخ والجو باش تشتغل في إطار - كما قلت - التحولات الجديدة اللي كيغرفها المغرب، لأن كين مساءلة، كين محاسبة.

طبعنا كين واحد النوع ديال واحد المشاكل صغيرة اللي كنفلقوها، كين تطاحنات، كين صراعات واحنا ساهرين، إن شاء الله، باش نلقاو واحد الأرضية للتوافق، باش نرجعو هاذ الجامعات للشرعية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للأستاذ الهبطي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات اللي قدمتمو. هو في الحقيقة الموضوع ديال الرياضة هو موضوع شائك، وكيرتبط بواحد المسألة أساسية، هي أولا وقبل كل شيء مسألة ديال ديمقراطية الرياضة.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في أفق التنظيم الهيكلي والتأهيل الإداري والتقني وتكريس الممارسة الديمقراطية في التسيير الجامعي، ومن أجل تنفيذ الأنشطة والبرامج، سواء المتعلقة منها بالمباريات والبطولة الوطنية أو المتعلقة بالمنافسات الدولية، فإننا نتمن المقاربة المعتمدة في تمويل الجامعات والعصب والأندية، وذلك وفق آلية عقدة برنامج، تحدد باتفاق مشترك التزامات وواجبات كل طرف موقع عليها.

إلا أنه رغم هذه الجهود المبذولة، فإن بعض الجمعيات الرياضية لا زالت خارج السياق، حيث لم تستوعب بعد التحولات الديمقراطية التي تشهدها بلادنا.

لهذا، ومن منطلق مسؤوليتكم على هذا القطاع الهام من جهة، والاستفادة من المال العام من جهة أخرى، لا ينبغي تحت ذريعة تطبيق توصيات اللجنة الأولمبية الدولية أو الجامعات الدولية القاضية بعدم تدخل السلطات الوطنية في الشأن الداخلي للجامعات أن تبقى إدارتكم مكتوفة الأيدي أمام الاختلالات والتجاوزات التي تعرفها بعض الجامعات الرياضية.

لهذا نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والقرارات التي تعتمون اتخاذها لتسوية أوضاع كل من الجامعة الملكية لكرة القدم والجامعة الملكية للسباحة، هذا على سبيل المثال لا الحصر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة في إطار الجواب.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر في البداية السادة المستشارين المحترمين، أعضاء الفريق الاشتراكي، على الاهتمام الذي يحرصون به قطاع الشباب والرياضة.

أنا استوفقتي واحد الحملة تفضلتموها، هو أن اليوم ربما الجامعات لم تستوعب بعد ربما هاذ التحولات الديمقراطية، باش ما نعممش بعض الجامعات أكيد ما استوعبتش هاذ الشيء اللي تفضلتموها، وكنتمنى أن هاذ الرسالة توصل لأن الأمر كيتعلق اليوم باستيعاب طبعنا هاذ التحولات.

اللي ابغيت نأكد عليه طبعنا الورش اللي كان عندنا في 2012 كان هو الورش اللي أكدنا عليه في مناسبات عدة، واللي ما عمرنا ربما غناكدو عليه بشكل كافي، وهو أنه كانت سنة 2012 سنة العودة للشرعية، ونقدر نأكد

الفريق الفيدرالي، تفضل الأستاذ لشكر.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

سؤالنا يتمحور حول تصريح السيد رئيس الحكومة في إطار المساءلة الشهرية أمام مجلس النواب ليوم 24 دجنبر 2012 بضرورة تطبيق التمييز الإيجابي لصالح المرأة، مطالبا بإاكم بعدم تعيين نساء التعليم في الأماكن النائية. وفي هذا الإطار، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات التي اتخذتها وزارتم أو تعتمون اتخاذها لتنفيذ قرار السيد رئيس الحكومة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن هذا السؤال المركز.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

هاذ الموضوع بالأهمية بمكان، ومطروح على بلادنا، ولكن لابد تكون عندنا المعطيات حوله باش يمكن لنا نعرفو واش يمكن لنا نمشيو ناخذو قرار غدا ولا نمشيو في هاذ الشيء بالتدرج.

العدد ديال الأستاذات في التعليم العمومي هو 94.507 ديال الأستاذات، معنى هذا 41% من نساء ورجال التعليم نساء، 64% من الأستاذات موجودين في العالم الحضري بعدا، 64% من النساء موجودين في العالم الحضري. مراكز التكوين، السنة الدراسية 2012-2013، هاذو اللي عاد دخلوا لمراكز التكوين 39% من الأستاذات المتدربات على الصعيد الوطني نساء.

بطبيعة الحال كين واحد المسطرة - وهذا الإخوة النقابيين كيغرفوها - كين واحد المسطرة كيفاش كنعطفو من حدة تواجد النساء في العالم القروي:

كين أولا الحركة الوطنية الجهوية المحلية كنعطى فيها الحق للنساء المتزوجات باش يلتحقوا بالأزواج دياهم، ولكن في إطار المناصفة، ولكن - غير باش نضحكو اشوية - قلت هاذ العام درت الرجل يلتحق بمراتو حتى هو، والإخوان النقابيين تقبلوا بطبيعة الحال الفكرة.

كين نساء اللي عندهم أمراض ويكتحقوا كيغربوا من محلات ديال الاستشفاء، وعندنا العازبات كنهاولو باش تقربوهم للمحلات ديال المنطقة اللي ساكنين فيها عائلاتهم، ماشي مثلا هي من تطوان ونرميوها لورزازات،

اللي معروف - وهذا كنتأسفو له - أن العدد ديال الممارسين ديال الرياضة في المغرب، في جل الرياضات تقريبا، عدد قليل، وأتم، السيد الوزير، اعطينونا توضيحات مرقمة في النقاش اللي كان عندنا في اللجنة. إذن أول مهمة اللي خصنا نقومو بها، هو خصنا نوسعو القاعدة ديال الممارسين ديال الرياضة، كيف؟ هذا هو السؤال الكبير.

أولا الجامعات ما خصهاش تبقى واحد (le privilège)، واحد الامتياز، كياخذوها واحد المجموعة ديال الناس من أجل أنهم يمارسوا واحد النفوذ أو شيء من هذا القبيل. إذن، كين هناك الإصلاح المؤسساتي، إصلاح هذه الجامعات من حيث القوانين اللي كنعظمها، هاذ المسألة شرعتو فيها، لكن ينبغي أن نمضي بعيدا في هذا الأمر.

ملي جبدتو المسألة ديال الجامعة المغربية لكرة القدم، فعلا كين محاولات لإصلاح هذه الجامعة من فوق، لكن الإصلاح من تحت هذا هو المشكل، لأنه عندنا واحد العدد ديال الأندية الرياضية اللي كياخذوا الدعم من الجماعات المحلية، وتنعدم هنا الشفافية في صرف المال العام، وبالتالي ينبغي أن يكون هناك الإصلاح من فوق ومن تحت باش يمكن لنا نمشيو ونعطيو المصداقية للأجهزة المسيرة ديال الرياضة على امتداد ربوع الوطن من أجل إتاحة الفرصة لتوسيع القاعدة ديال الممارسين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. كين تعقيب، السيد الوزير؟ في إطار دقيقتين.

السيد وزير الشباب والرياضة:

أنا تنضم صوتي لصوت السيد المستشار، لأنه في الحقيقة إلى كان عندي شي تعقيب اللي غنقولو راه هو اللي كين. طبعا هنا كنعحدثو على تغيير منظومة والمنظومة طبعا كتجي من الأسفل، وهذا ورش احنا مشغولين عليه.

ولكن نقول لك راه ماشي ساهل، راه ما كينش غير الوزارة بوحدتها، راه فاش تنهضرو على التغيير، التغيير راه واحد الحس جماعي كمشيو فيه كله، كمشي فيه المنظومة الرياضية ككل، بما فيها الجامعة، بما فيها الوزارة، بما فيها الجمعيات، بما فيها العصب، بما فيه الممارس وذاك الرياضي، وطبعا المسألة ماشي ساهلة، ولكن حتى ربما هاذ غياب السهولة ديالها كتزيدنا إصرار باش نمشيو في التوجه اللي تفضلتو به. وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية.

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية، حول تعيين نساء التعليم في المناطق النائية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من

السيد رئيس الجلسة:

ما كنتيروش عميلة الخصم، السيد المستشار، الأستاذ الرغوي.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

مازال ما كملناش.

السيد رئيس الجلسة:

احنا ما عندناش قضية الخصم، ما عندناش ديك الآلة اللي كنتدير الخصم ديال الوقت باش نبقي نسال لك أو تسال لي..

المستشار السيد الصادق الرغوي:

غير نكلو 2 دقائق ديالنا، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

والى 2 دقائق راه درتوها، بالله تفضل، كمل الحملة ديالك.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

فقط أنا غير باش نكون.. على الأقل وزارة التربية الوطنية خصها تحل مشكل الالتحاق بالزوج والالتحاق بالزوجة، وكذلك على الأقل تدير مسألة التسقيف، أي أنه واحد العدد معين ديال السنوات يتنقلوا فيه المدرسات، أما يتقال أنه المدرسين ما يقاوش يدرسوا في الوسط القروي فأعتقد أن هذا من باب بيع الوهم للشعب المغربي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا الأستاذ الرغوي، الأستاذ الرغوي أنهيت حقك في الكلام. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية:

أولا، السيد النائب المحترم، وأنا كنبغيك بزاف، السي الرغوي، ما عرفت منين جبتي ذيك الأرقام، يمكن ارجعتي وزير في بلاستي؛ لا، الأرقام ديالي هي الصحيحة، أسيدي. لا الأرقام ديالي هي الصحيحة، وهذا اللي اعطاك ذيك الأرقام مغرض لأنه كيغطي للوزير أرقاما ويكعطيك أنت أرقام. إيه، مغرض، أنا كنفولها أمام الرأي العام، لأنه كايين هاذ الشي في الإدارة، ولكن هاذ الشي ما باقيش غنقبلو.

الأرقام اللي كنعطيك أنا ديال الدولة، وهاذي دولة محترمة، وإلى قلت 39 ولا 40 هي الأرقام الرسمية، وكاين بيناتنا (HCP²)، المندوبية السامية للإحصاء، إذا كنا حتى هي غادي نشككو فيها.

لا، لا. الأرقام هي الأرقام اللي اعطيت، ما كاينش أرقام أخرى، الأرقام هي الأرقام اللي اعطيت.

كنقروها، وهاذي مقاييس الإخوان النقايبين اللي موجودين في المجلس كيغرفو هاذ الشي لأنه اللجن المشتركة بين النقابات و..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. لكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب. تفضلوا، السيد المستشار، إلى كان هنالك تعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

شكرا. وكذلك احنا غادي ناخذو ما تبقي لنا من الوقت اللي كان في السؤال المركز في إطار التعقيب، يك السيد الوزير؟ السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارون،

احنا في الحقيقة استغرينا للجواب ديال السيد الوزير، لسبب بسيط، وهو أنه السؤال كان في واد والجواب كان في واد آخر، بحيث أنه احنا تساءلنا حول التصريح ديال رئيس الحكومة في 24 دجنبر، واللي طلب فيه من السيد الوزير أنه من الآن فصاعدا ما يقاوش تعيين المدرسات في الوسط القروي وفي الأماكن النائية.

احنا اعتبرنا أن تصريح السيد رئيس الحكومة خلى واحد المجموعة أو استبشرت مجموعة من نساء ورجال التعليم بهاذ القرار، لأنه بان وكأنه حقيقة، في حين تبين أن تصريح السيد رئيس الحكومة لم يكن تصريحاً مسؤولاً، لأنه نعرف أنه العدد اللي قال السيد الوزير ديال النساء المدرسات واللي متواجدين هو أكثر من هاذ العدد بكثير.

النساء المدرسات الآن وصلوا أكثر من 51% في هيئة المدرسين بالأرقام في المغرب، الآن نساء التعليم ولاو أكثر من 50% في هيئة التدريس، والمدرسات في الوسط القروي كيمثلوا واحد العدد كبير وكبير جدا، أزيد من 40% اللي متواجدين في السهول، في الجبال، في الصحاري، مجموعة من المدرسات ملي سمعوا القرار ديال السيد رئيس الحكومة كيتصلوا بالنقابات فوقاش غادي يتبسط هاذ القرار هذا، النساء المدرسات اللي متواجدين الآن في أعالي الجبال، في المناطق الباردة وفي الصحاري، واللي اعتقدوا بأنه فعلا السيد رئيس الحكومة يعني ما يقول، احنا كنفولو أن هذا التصريح هذا كان تصريحاً غير منطقي وغير معقول، هو فقط أراد دغدغة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

مازال ما كملناش.

² Haut Commissariat au Plan

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

أولا، كشكرك على السؤال، لأنه كيان من السؤال ديالك العناية المطلقة بأسرة التعليم، والهدف ديالنا كلنا هو أننا نوفر لأسرة التعليم ظروف العمل.

أولا، كل ما تقرر في حوار 26 أبريل 2011 إلا ووزارة التربية الوطنية فذاتو، كل المكتسبات اللي تقرر في الحوار الاجتماعي ديال 26 أبريل 2011 الحكومة فذاتو، وهذا مدرج في هاذ الكتيب، راني وزعتو في اللجنة ديال التعليم ديال المستشارين وفي اللجنة ديال التعليم ديال مجلس النواب.

ابقا 2 ديال المواضيع، هو التعويض عن العالم القروي، ما شي العالم القروي، التعويض على المناطق الصعبة اللي تحدد ديال 700 درهم، هذا مجمعة لجنة وزارية، فيها السيد وزير الداخلية، وزير التربية الوطنية، وزير الصحة، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة في الوظيفة العمومية والسيد وزير المالية، وكتحدد الخرائط ديال هاذ المناطق اللي غيتقاضوا فيها نساء ورجال التعليم وموظفي وزارة الصحة التعويض ديال 700 درهم في الشهر، ولكن غادي تمشي للمناطق الصعبة، المسالك الصعبة، ما شي المدرسة اللي احدي الطريق وفيها الضو، غادي تمشي للبلاصة، للمسالك صعب، باش نشجعو الناس يبقاو تماك ويكون عندهم هاذ التعويض.

هاذي لجنة وزارية راه مشغلة ومشتغلين الخبراء، لأنه فيها خبراء ما يمكناش تقرر هكاك، فيها جغرافيين، فيها (le Haut Commissariat) ديال الإحصائيات وديال التخطيط مشغلين فيها الناس، وفيها التمثيليات النقابية، المركزيات النقابية، وكتجتمع الآن في الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية.

فيما يخص الجزء الثاني من السؤال، 700 درهم، وكين مطلب ديال درجة جديدة في الوظيفة العمومية، أي السلم 11 يولي عندنا السلم 12. هاذ الموضوع راه ما شي ساهل هاكا غير يتقال، تدير سلم جديد. هذا كندرس الوظيفة العمومية ووزارة المالية، ولكن موضوع الدرجة الجديدة راه عندو انعكاس مالي، النتائج الأولى بينت انعكاس مالي خطير جدا على التوازنات ديال المالية والتوازنات الاقتصادية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

فيما يخص الكلام ديال السيد رئيس الحكومة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم في أسلوبه وفي طبيعته ما يعطي أوامر، لأنه ليس بطبعو هكذا، لا يعطي أوامر ولا كيلغم وزراء، ولا كيهضر مع الوزراء غير لله. لا، حتى أنا حاضر.

السيد رئيس الحكومة سبق لنا 3 أو 4 أيام كنتلكمو في هاذ الموضوع في مناطق صعبة، في الجبال اللي كتطلع البنت 10 أو 15 كلم وكتبقي ساكنة احدي ذاك القسم بوحدها، هذا ما يسمى بالمسالك الصعبة، وهضرنا فيها بحضور السيد وزير الداخلية، وكتقولو هاذ البنيتات ما يمكناش نرميوهم بوحدهم في دائرة ديال 15.. ما كينين الناس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية:

هذا هو الكلام ديال السيد رئيس الحكومة. والسيد رئيس الحكومة ما كيبعيش الأوهام، كيتكلم في الواقع ديال المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، السيد.. أنهيت حقا في الكلام. وفتقل إلى السؤال الثاني الموجه إليكم دائما، وهو حول تطوير البرامج التعليمية ومعالجة مشاكل أسرة التعليم، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل الأستاذ الكريم.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تتطلع الأسر المغربية إلى تعليم منتج وفعال، يواكب التطورات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في ظل الانفتاح الذي يعرفه المغرب ليتماشى مع التحولات والتطورات العالمية، إلا أننا، السيد الوزير المحترم، نجد العديد من العراقيل التي لازالت تحد من نجاعة هذا القطاع، وتعرقل المسار التنموي، الشيء الذي يستدعي وإلحاح من الحكومة بذل المزيد من الجهد لدعم آلياته التي تتمثل بالأساس في تطوير البرامج التعليمية والاهتمام برجال التعليم وحل كافة مشاكلهم.

لنا نساألكم السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير المزمع اتخاذها لتطوير البرامج التعليمية على كافة المستويات؟ ثانيا، ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لمعالجة مشاكل الأسرة التعليمية؟

وشكرا السيد الوزير.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

تنشكرو السيد الوزير على الإيضاحات ديالو وعلى - بطبيعة الحال - على العمل الجيد الذي يقوم به، بطبيعة الحال قال يجب تهيئ ظروف العمل. بطبيعة الحال هو - مشكور - يعمل ليل نهار بطبيعة الحال للعناية بمستوى التربية، وهو، الحمد لله، ولد الميدان. البرنامج تم تنفيذه، قلتو، السيد الوزير، في كتيب، بطبيعة الحال مشكورين على هاذ الجهود. اللي تناكدو عليه وهو التعويض على المناطق النائية والمسالك الصعبة، ولهذا هم الأساتذة اللي كي عملوا واحد العمل جبار في المناطق النائية. والرفع من السلام فهذا مسألة اجتماعية يجب العناية بها.

ولكن نبغي نقول لك، السيد الوزير، أنه مشاكل الأسرة التعليمية ككل، المواطن المغربي نبغي نقول لكم أنه فقد الثقة في المؤسسة العمومية، بحيث رغم ارتفاع يعني المبالغ المالية للمؤسسة الخصوصية والدخل المحدود للمواطن كيتجه المواطن للمدرسة الخصوصية، ناهيك عن الاكتظاظ الذي أصبح في الأقسام العمومية، وكذلك من الناحية الأخلاقية أنه التلميذ العنف ضد الأستاذ والأستاذ ضد التلميذ، والآن مؤخرا وصلنا كنوصلو للواحد المستوى اللي هو ذيء جدا، وهو أنه الأستاذ يمارس العنف ضد الأستاذ، أخيه الأستاذ.

وبالتالي، هذه كارثة تشوفوها الآن ومصيبة في المؤسسة التربوية ديالنا، وبنغيو، إن شاء الله، في العهد ديالكم أننا نخرجو من هاذ المستوى هذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أنا متفق مع كل الكلام اللي قلت، متفق معه، هي اللي كنتعمل واحد العبارة، كقول: "لا يمكن - وثقوا بي، هاذي قناعتي اليوم في هاذ اللحظة - لا يمكن إصلاح التعليم إذا ما تصلحتش الاختلالات الداخلية في المنظومة التربوية"، 100 مرة درنا الإصلاحات منذ الاستقلال، ولكن غير كنصلحو وما كمشيوش للعمق. العمق هو كين اختلالات داخل المنظومة التربوية.

بعض الهيئات، مع الأسف، الله يسامحها، كقول بأنني أنا كمنس بالمنظومة التربوية، الله يسامح، كمنس بالمنظومة التربوية، لا، حاشي، هاذو

رجال ونساء كيقوموا بالواجب ديالهم، ولكن احنا همنا هو كيف ورد في الخطاب ديال جلالة الملك في 20 غشت، لابد المنتوج ديال وزارة التربية والوطنية من الأولي إلى التعليم العالي نخرجو واحد المغربي وواحد المغربية اللي فوراً يمكن لها تدخل في الدورة الاقتصادية، وفورا يمكن لها تتأقلم مع الوضع العالمي، هاذ الشيء راه ما يمكنش نديروه، رغم أنه كين اللي كيدفع بي باش ندير المناظرات ونعاودو نديرو ذاك الاحتفالات واخطب علي نخطب عليك، راه ما يمكنش نصلحو التعليم ديالنا إلى ما صلحنا الهيكل ديالو، فيه اختلالات داخلية، وهاذ الاختلالات الداخلية لابد نواجهوها.

كين مشاكل في القسم، وكين مشاكل خارج القسم، وكين مشاكل في المضمون ديال الدراسة، كينين ناس امشاو جابوا واحد المواد وها هي كتقرا في الرباط وفي البار البيضاء وما كتقراش في ورزازات، لأنه كحلما، وفيين ما خرجت شي حاجة كينقلوها ينزلوها في الوسط ديال التعليم، لابد ما غنواجهو هاذ الاختلالات جميع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس على مساهمته في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الآتي الفريد الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج حول تقييم عملية "مرحبا 2012"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري. تفضل الأستاذ محمدي.

المستشار السيد محمدي زركو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

سجلت خلال هذه السنة أثناء عودة أبناء جاليتنا العديد من الحروفات والسلوكات، تتجلى في سوء المعاملة والابتزاز قصد تسهيل عملية العبور، وهو ما دفع بالسلطات المغربية إلى فتح تحقيق تم خلاله توقيف المشتبه فيهم.

ففي الوقت الذي يجب أن تستغل فيه الوسائل اللوجيستكية التي تضعها الدولة قصد تمكين جاليتنا من عبور سلس، تتجه بعض العناصر إلى نسف هذه الجهود، وهو الأمر الذي بات مرفوضا في ظل مغرب اليوم الذي يقوده جلاله الملك بكل حكمة وتبصر.

وانطلاقا مما سلف، نود مساءلتكم، السيد الوزير: ما هو تقييمكم لعملية "مرحبا 2012" مقارنة مع السنة الماضية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

المؤقت بالنسبة للسيارات للعطلة.

كذلك كانت هناك قبل ما يجيو الإخوان ديالنا تسهيلات في القنصليات من خلال يعني السرعة في الجوازات، والناس اللي ما كانش يمكن له ياخذ الجواز النهائي تعطى له جواز مؤقت، باش يكون هاذ الأمور كلها تدوز بسلام، الشيء اللي جعل رغم الأزمة أن الرقم ديال الإخوان، لأن اللي جاو للمغرب هاذ السنة كان تقريبا هو نفس الرقم السنة الماضية والسنة اللي قبل منها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لـ.. هنالك تعقيب؟ تفضل السي العلافي في دقيقتين.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على جوابكم.

وأريد أن أشير: إن افتخار الجالية المغربية بالمساهمة في الدور الاقتصادي والذي بلغ سنة 2011: 58 مليار درهم، وفي الأشهر الخمسة من السنة المنصرمة بلغ 22,4 مليار درهم، أي بارتفاع 2%. كما أنها تساهم في العقار المغربي، حيث أن حوالي 15% من زبناء العمران هم من مغاربة العالم.

إلا أن الغريب في الأمر، السيد الوزير، أن 87% من الجالية المغربية أعربوا عن عدم ارتياحهم بخصوص عراقيل وصعوبات الإدارة المغربية المتعلقة بالجانب الإداري والقانوني والمالي.

ففي الوقت الذي يجب على الدولة أن تدعم المهاجرين للاستثمار في بلادهم، تتعامل معهم كأنهم أجنب، بل أحيانا تقدم للأجانب تسهيلات في الاستثمار عكس المقدمة للمهاجرين.

كما أن كثرة المتدخلين في شؤون الجالية لم تعط نضجها، بل يتعين على الحكومة إنجاز الشباك الوحيد لتقديم الخدمات الإدارية وتسريع البت في الشكايات أثناء العودة إلى أرض الوطن.

كما أريد أن أتطرق، السيد الوزير، إلى محدودية آجال الورقة الخضراء في 6 أشهر في السنة. وقد سبقنا أن طلبنا عدة مرات لتمديد صلاحيتها إلى سنة، وبحيث أن الأزمة التي تعرفها أوروبا تدفع بالعديد من المغاربة المكوث بالمغرب أكثر من 6 أشهر.

وهنا، السيد الوزير، نشوفو بأن هاذي 2012 كايين اللي كل ذيك 6 أشهر باش يمشي لأقرب مركز يزيدوه 6 أشهر ديال 2013، تيقول ليه سير اخرج لإسبانيا وريح 48 ساعة وعاد رجع. هاذي تكاليف مالية... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا لكم. والكلمة للسيد الوزير إذا كان

السيد عبد اللطيف معزوز، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف

بالمغاربة المقيمين في الخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

أنا في الحقيقة متفق معكم على كيفية وضع السؤال، اللي هي كايين مجهودات جبارة على أعلى مستوى ديال الدولة، والتوجيهات ديال جلالة الملك نصره الله في هذا الشأن واضحة، وكانت تعليمات ملكية سامية للوقوف ضد كل من أمرت له نفسه للقيام بتلاعبات ضد مغاربة العالم حين عودتهم إلى العطلة ببلدهم الأم.

هاذي حالات عرفتها، وحالات ولكن ما خصش الحالات القليلة تغطي على المجهودات الكبيرة جدا التي تمت يعني من خلال تراكبات سنوية بواحد العمل جبار اللي كتقوم به مؤسسة محمد الخامس مشكورة، وكذلك العديد من الإدارات، من جارك، من أمن، من صحة، من قوات مسلحة، إلى غير ذلك، لضمان السلامة وضمان السلاسة في عملية العبور اللي كتعرف في بعض الأحيان واحد الاكتظاظ قوي، خاصة هاذ السنة، هاذ السنة كانت متميزة يعني..

السيد رئيس الجلسة:

رجاء أكرمونا بقليل من الصمت الله يجازيكم بخير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في

الخارج:

راه تنتكمو على 5 مليون ديال المغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في

الخارج:

شكرا السيد الرئيس.

كايين يعني هاذ السنة هاذي جا فيها رمضان، وجعل يكون واحد التمرکز في واحد المدة قليلة ديال الإخوان ديالنا اللي جاو في العطلة، وهاذي التمرکز جعل أن يكون واحد الاكتظاظ، وذاك الاكتظاظ كان فيه بعض التصرفات غير المحمودة واللي يعني السلطات اخذت فيها الإجراءات اللازمة.

ولكن ضروري أن أؤكد على أن كان وتم تسخير ديال أكثر من 4500 شخص لمواكبة هاذ العملية، أكثر من 27 باخرة بواحد القدرة ديال 32 ألف راكب وتقريبا 18 ألف سيارة يوميا باش هاذ الشيء يدوز بسلامة.

كذلك كان هناك واحد النظام ديال (OCR) باش السيارات كيكونوا (Scannées)، وما كيوقفوه مش وكيسمحو لهم أنهم يديروا ذاك الاستيراد

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تطبيقا للالتزامات الحكومية الواردة في برنامجها الرامية إلى جعل الموارد البشرية قطب الرحي في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية في مختلف المجالات المهمة، في إطار اعتماد سياسة تديرية شجاعة وطموحة، وفي إطار ورش إصلاح القضاء، نتوقف عند وضعية الأعوان المتطوعين بمحاكم المملكة الذين يعيشون وضعية غامضة في ظل عدم تسوية وضعيتهم الإدارية والمالية وغياب أسائهم من لوائح قسم الموارد البشرية بوزارة العدل.

رغم أنها تشغل مجموعة من الأقسام، مثل قاعة الجلسات وقسم الحفظ، فعلاوة على أن راتبهم يتراوح ما بين 1000 و1500 درهم، ويتقاضون أجرهم من مداخيل آلات النسخ (photocopies) المتواجدة بالمحكمة، ويشغلون في أقبية المحكمة المظلمة للبحث في أرشيف المحكمة عن وثائق مكدسة بين ملفات يطلها متقاضون ومحامون وقضاة وممثلي إدارة الدولة.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير والإجراءات التي ستخذونها في أفق تسوية وضعية الأعوان المتطوعين بمختلف محاكم المملكة، خاصة في ظل غياب أي نص قانوني يوطر ويضبط هذه المهمة وشروط تقلدها من الناحية العلمية والبدنية والقانونية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد المستشار.

نحن هنا نتحدث عن فئة الأعوان المتطوعين، هذه الفئة بالفعل تستحق عطف الجميع، لكن كما تعلمون طبيعة القانون -إن صح التعبير- فهو أجوف، لا مجال فيه للعواطف.

هنا أشير إلى أنه وبمقتضى المرسوم الصادر في الثاني من دجنبر 2005، تم حذف السلام 1، 2، 3، 4. إذن إذا كان عندنا هاذي هي فئة أعوان، فلم يعد بالإمكان توظيف أي عون بمقتضى هذا المرسوم، وإذا تحدثنا على التوظيف بصفة عامة، فهنا نجد الدستور، الدستور في الفصل 31 يقول: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل

هنالك تعقيب عن تعقيب السيد المستشار في حدود دقيقتين بطبيعة الحال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج:

أنا أولا أبعث نقول على أن السيد المستشار المحترم مشكورا، خرج من إطار عملية مرحبا، وهذا سؤال يتعلق بكل السياسة الحكومية في التعامل مع قضايا إخواننا الأعزاء في المهجر، بما في ذلك الظرفية الحالية التي كتسم بواحد الأزمة خائفة والي الحكومة كنيها، بل اخذات واحد المبادرات للتضامن مع الإخوان ديانا المتضررين من الأزمة، كما جاء ذلك في الخطاب الملكي السامي لـ 20 غشت الماضي.

كذلك كين واحد المرافقة بالنسبة للإخوان ديانا اللي كيغيو يستمروا، درنا شبايك جمهورية موحدة بشراكة مع مؤسسة البنك الشعبي، باش ماشي غير كيغيطه التمويل، لا، كيصاحبو، كيدرس معه المشروع ديالو وكيشوف المردودية ديالو، وكيشي معه حتى كينشأ وكيدير معه التقييم، هذا عملية ديال الاستثمار عملية عندها التأطير ديال بوحودو، والمتخصصين دياهم بوحدهم.

نفس الشيء بالنسبة للإخوان اللي كيتضرروا من هاذ الأزمة وكيرجعوا للبلاد، درنا واحد المكتب خاص باش يستقبلهم ويوجههم، حسب الإشكاليات اللي عندهم، كين اللي عندهم مشكل ديال التدريس ديال ولادو، كين اللي عندهم مشكل ديال الصحة، والسيد وزير الصحة حاضر معنا، اشغال من خطرة عيطت لو في الهاتف وحل لنا المشكل بسرعة باش يعني اخذينا (en charge) هذاك المريض ديانا اللي كيجي من الخارج.

كذلك كين أمور اللي كتعلق بالسكن، عندنا اتفاقية مع العمران، وأنتم مشكورين اعطيتو الرقم، لأن درنا واحد الآلية مع العمران اللي كتعطي الأسبقية، وكتعطي واحد الكوطة للإخوان ديانا بالخارج باش تمكثهم من السكن الاجتماعي في أحسن الظروف.

هاذي أشياء اللي مديورة، واللي هي كتفوت الإطار ديال عملية مرحبا اللي هي عملية موسمية، ماشي هيكلية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، شكرا لكم ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل والحريات، والسؤال الأول الموجه إليه حول تسوية وضعية الأعوان المتطوعين بمحاكم المملكة، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال. الأستاذ السنيتي، تفضلوا لبسط سؤالكم.

غيتحلش المشكل، احنا ما كنعرفوش العدد ديال هاذ الناس، ولكن هذا وضع كاين.

إذا كانوا هاذ الناس، السيد الوزير، ما مرتاحينش ماديا واجتماعيا، إذن الاشتغال على إصلاح منظومة القضاء فاشل، غادي يفشل من الأول، لأن هاذي واحد المجموعة ديال الناس، الرأي العام المغربي ما كيعرفش أن، ماشي غير عندكم السيد الوزير في الإدارة دياكم، في الإدارة المغربية بشكل عام كاين واحد المجموعة ديال الموظفين اللي ما كيعرفوهش المغاربة وما كيعرفوش الدور ديلهم، وهما الأساس ديال الإدارة، كاينين عندكم، كاينين في الداخلية، والناس ملي تتقول 1500 درهم في المغرب ولا كان هاذ السيد خدام في المحكمة في الرباط، إذن هذا راه الحجيم.

احنا نسائلكم، السيد الوزير، من أجل البحث عن الحل، لأن القانون نحن الذين نشرح القانون، القانون ماشي قرآن، تتداول، وأنتم كتنقودوا العملية فكرو في حل. أنا ما كنعرفش العدد بالضبط، ولكن غير يكون مواطن واحد متضرر إذن يجب التفكير في العملية.

نعم ما قلموه صحيح، هو القانون تيسد هاذ الباب، ولكن أعود إلى ما قلته في الأول هو أن القانون روح ونص، هاذ الناس وضعيتهم وضعية غير إنسانية، الوضعية ديال الموظفين بشكل عام كغير ولو بشكل نسبي ولكن هناك تغيير، يجب التفكير في الحل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد النائب المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

المستشار المحترم. نحن في مجلس المستشارين، السيد وزير العدل.

السيد وزير العدل والحريات:

عفوا.

السيد المستشار المحترم،

أقول لك بكل أخوة، راه النيابة عن الأمة هي مسؤولية، والأمر يتطلب صراحة أن نصارح الناس وأن نقول لهم الصراحة وأن نقول لهم الحقيقة. والحقيقة التي ليس بعدها حقيقة، هو أنه لم يعد بالإمكان توظيف أي مواطن إلا على قاعدة المباراة، أي عمل خلاف هذا، أي ممارسة تخرق هذا المبدأ، لا تخرق فقط القانون، تخرق الدستور.

وأنا أقول لك، السيد المستشار، وأقول للجميع، لا يمكن لأي مسؤول في المغرب اليوم أن يوظف أي مواطن إلا من باب المباراة، وإذا فعل ذلك

الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق".

إذن كاين مجموعة حقوق في البند الثامن، هناك ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق، إذن أصبح الاستحقاق هو المعيار للولوج لأي وظيفة من الوظائف العمومية.

لما نمشيو للمادة 22 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، سنجد أنه ينص على أن التوظيف في المناصب العمومية يجب أن يكون وفق مساطر تضمن المساواة بين جميع المترشحين للولوج لنفس المنصب، ولا سيما مسطرة المباراة، إذن أصبحت المباراة هي المدخل الذي لا يمكن العدول عنه للتوظيف.

لما نمشيو للمرسوم الصادر في 25 نونبر 2011 بتحديد شروط وكيفية تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية، نجد أنه ينص في المادة الأولى على أن هذا المرسوم يحدد القواعد المشتركة التي تطبق على مباريات التوظيف في المناصب العمومية المنظمة من طرف الإدارات العمومية والجماعات الترابية، بما يضمن الاستحقاق وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين لولوج نفس المنصب.

تلاحظون، السادة المستشارون، أنه ليس بالإمكان أن يتم التوظيف إلا من باب المباراة.

إذن، هؤلاء الأعوان المتطوعين إذا أرادوا أن يلجوا باب الوظيفة العمومية، الباب الوحيد أمامهم هي المباريات ولا شيء غير ذلك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هنالك تعقيب السادة المستشارين؟ الكلمة للأستاذ عمر بومر في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير، تفضل الأستاذ بومر.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أتمتعون أكثر منا أن القانون روح ونص، وروح القانون هو العدالة، ومن ينتج القانون هي المؤسسة، لأن إذا ركننا إلى القانون ما غادي يتحلش المشكل.

أتم الآن تقودون عملية إصلاح منظومة القضاء، وحينما نتحدث عن إصلاح بالضرورة هناك خلل، وحينما نتحدث عن المنظومة كصطلح، المنظومة لا تعني القضاة، السادة القضاة سواء كانوا جالسين أو واقفين، المنظومة هي مجموعة من المتدخلين، وهاذ الفئة ديال الناس كندخل في هاذ المجموعة.

لأن إلى احتكنا إلى باب القانون وقلنا "كفى الله المومنين القتال"، ما

من الدار البيضاء والرباط والجديدة، ونستشف من خلاله أن هناك إسراع على تغيير المكون الأمازيغي على مستوى المقاعد المخصصة للانخراط في مهنة الترجمة المقبولين لدى المحاكم في خرق سافر للمقتضيات الدستورية الجاري بها العمل.

لنا، نسالكم، السيد الوزير، عن المبررات السياسية والأخلاقية التي تحكمت في خطة إقصاء اللغة الأمازيغية من منظومة الترجمة المقبولة لدى المحاكم، في ظل للأسف أقولها- ثبوت شبهة التماثل الحكومي في الإفراج عن القانون التنظيمي المتعلق باللغة الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات العامة:

السيد المستشار المحترم،

بالفعل تم تنظيم مباراة لاختيار مترجمين في سبع لغات، وهي الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية، الألمانية، الإيطالية، البرتغالية، الروسية، العربية. طبعا هاذ التنظيم جاء بعد استشارة المسؤولين القضائيين لتحديد حاجيات المحاكم وحاجيات المواطنين، وبالطبع هاذ العملية تروم الاستجابة لهاذ الحاجيات. اللغة الأمازيغية بالفعل لم تنظم بشأنها أية مباراة، اعلاش؟ لماذا؟ لأنه لا يمكن إدراجها ضمن لائحة اللغات التي تعتبر لغات أجنبية، لأن اللغات الأجنبية هي اللغات التي ينظمها قانون مهنة الترجمة المقبولين لدى المحاكم رقم 50.00 الذي يشترط حصول المرشح على دبلوم في الترجمة من مؤسسة جامعية أو على شهادة معترف بمعادلتها له، وهو شرط غير متوفر حاليا. إذن هذا من الناحية العملية.

من الناحية المبدئية، جل الإجراءات والخدمات القضائية التي تقدمها المحاكم خارج نطاق الجلسات الرسمية، وهي كثيرة. يتم التواصل بشأنها بين المواطن الأمازيغي ومع الموظف أو القاضي، سواء كان نائبا أو كان مسؤولا قضائيا، وكذلك مع هيئة الدفاع ويتم ذلك باللغة الأمازيغية، وبالتالي ما كاينش أدنى مشكل.

كيبقى فين الموضوع؟ الموضوع هو في الجلسات، الجلسات تتم الترجمة اعتمادا على مساعدة أحد الموظفين أو أحد المحامين إذا اقتضى الأمر ذلك، وبالتالي هاذ الموضوع ما طارحش مطلقا أي مشكل في أي محكمة من المحاكم. خاصة وأنه حوالي ربع قضاتنا كيعرفوا الأمازيغية.

ثالثا، الأمازيغية، كما قلت سابقا، هي لغة ليست لغة أجنبية تحتاج إلى المترجم، وبالتالي احنا بالنسبة لنا هي لغة رسمية، تحتاج إلى صدور القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل طابعها الرسمي وكيفية إدماجها في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية ومن بينها الولوج إلى العدالة، وما

فقد جنا على الدستور وعلى القانون وعلى الحقوق الثابتة للمواطنين التي تضمن لهم المساواة في الولوج إلى الوظيفة العمومية.

لا يمكن أبدا أن نقول للناس غير هذا، هذا مغرب اليوم ومغرب الغد، وينبغي أن تكون الحقيقة واضحة، وينبغي أن تكون الصراحة هي العملة المتداولة.

لذلك، أقول لك أنه ليس بالإمكان أن نوظف هذه الفئة من المواطنين، هذه الفئة التي صراحة نعطف عليها كما تعطفون عليها وربما عطفنا عليها أكثر، ولكن كما يقال في هاذ الباب بأنه اليد مغلوطة بحكم الدستور والقانون "العين بصيرة واليد قصيرة" والذي قصر هذه اليد هو الدستور وهو القانون، ولو لم يكن هناك دستور ولا قانون لربما فعلنا ما تطلبونه وربما أكثر وقبل أن نتحدثوا بهذا.

أقول لكم، أخيرا، سيدي المحترم، أنه كاين هناك فئات متعددة تطالب بأشياء كثيرة، إذا رأيتم، السيد المستشار، أن هناك مجالا لإعطائها أي حقوق تراه أنها حقا لها، تفضلوا واقترحوا مقترح قانون وليت فيه المجلس، وأنا أعتقد أنه ليس بالإمكان أن يكون أي بت خارج الدستور. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. وننتقل إلى السؤال الثاني الموجه دائما إلى السيد وزير العدل والحريات، وهو حول المقاعد المخصصة في مباراة الانخراط في مهنة الترجمة المقبولين لدى المحاكم وامتحان نهاية التمرين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا الأستاذ بلقشور، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، زملائي المستشارين المحترمين،

اعتبارا لكون المملكة المغربية هي المتنوعة بمقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها، وتطبيقا للدستور المغربي ولمقتضيات الفصل الخامس منه الذي يعتبر الأمازيغية لغة رسمية ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، يجدر بنا الوقوف عند مضمون قرار السيد الوزير ديال وزارتكم اللي صدر في الجريدة الرسمية تحت عدد 6070 بتاريخ 23 يوليوز 2012، والي حدد تاريخ اجتياز الامتحان الكتابي المتعلق بتنظيم مباراة الانخراط في مهنة الترجمة المقبولين لدى المحاكم وامتحان نهاية التمرين.

هذا القرار الذي جاء مرفوقا بجدول تضمن عدد المقاعد المتباري حولها أو عنها، هو 32 مقعد موزعة على ثلاث دوائر ديال محاكم الاستئناف بكل

السيد وزير العدل والحريات العامة:

السيد المستشار المحترم،

تؤكد لك بأنه ما كايش حتى شي مشكل في موضوع التواصل. إذا قلتي لي بلي التواصل بين المواطن وبين المحكمة خارج القاعة فيه مشكل، كقول لك أبدا، أبدا، أبدا. وغادي تقول لك لو امشيتي أنك تبحث على المترجم ما غاديش يمكن لك، لأن المواطنين يدخلوا غير 15، 20 للمحكمة، هذا غادي يمشي عند هاذ كاتب الضبط والآخر يمشي عند ذاك كاتب الضبط، وذاك غادي يمشي عند ذاك النائب، واش غادي كل واحد يمشي معه مترجم؟ لا، خاص هاذوك المواطنين يلقاو مخاطبين يتحدثون باللغة الأمازيغية، في الحالة اللي كيكون أي صعوبة موجودين في الحين في دائرة ذاك الموظف، في دائرة ذاك القاضي المعني، موجودين الناس اللي كيتجموا بطريقة يعني مباشرة.

كيبقى عندنا مشكل هو مشكل الجلسة، هذا الآن ما طارحش مشكل كبير كما قلت، لأنه كاي كتاب، كاي موظفين، كاي محامين يترجمون. المشكل باش نتكلمو بصراحة ووضوح هو الوثائق التي تتداول داخل المحكمة ولغة المحكمة ولغة المذكرات، واش تكون بالعربية وحدها كما هو حاليا أم تكون بالعربية والأمازيغية، كما يمكن أن يقول بذلك القانون التنظيمي؟ هذا لا نملك الجواب عليه اليوم، وينبغي أن ننظر القانون التنظيمي الذي سوف ينظر في كيفية التنزيل المرحلي لهذا المبدأ، مبدأ إشاعة الأمازيغية على الوجه الذي يجعلها لغة رسمية متداولة في مستوى العربية.

إذن خيلنا نقولو الآن بأنه المباراة اللي جرت، جرت في إطار احترام مقومات المملكة، جرت في إطار غير الإطار الذي تتحدث عنه، وهو استبعاد واقضاء الأمازيغية، وجرت في الإطار الصحيح وليس في الإطار الذي يمكن أن تقع فيه، وهو كان سيكون إطارا خاطئا لو اعتبرناها كأبي لغة أجنبية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير العدل والحريات على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل، والسؤال الأول هو حول محاربة الربيع فيما يتعلق بالقطاعات التي تشرف عليها وزارة النقل، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لسط السؤال. تفضل الأستاذ الهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

نكونوش أمام مترجمين، بل خاصنا القاضي الذي يتقن الأمازيغية وكاتب الضبط الذي يتقن الأمازيغية، وخاص يكون عندنا ضابط الشرطة الذي يتقن الأمازيغية ويتواصل مع المواطن الأمازيغي باللغة التي يفهمها، ما هياش أبدا يعني في واحد الوضع اللي يمكن تتعاملو به معك كما ولو أنها لغة أجنبية، ولذلك إن لم ندرجها، ولو أدرجناها كان ذلك خطأ شنيعا ينبغي محاسبتها عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هنالك تعقيب السي عبد السلام؟ تفضل.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

إيه، السيد الرئيس، هناك تعقيب فيما يخص الرد ديال معالي الوزير وهو يتكلم عن الترجمة ديال الأمازيغية.

نعقد أن الوضع الآن اللي كنتكلمو عليه وهو الوضع الانتقالي ريثا ترتبون بيت المحكمة وبيت المنظومة القضائية بشكل عام، وتتوزع الأطر القضائية في المناطق التي تتكلم باللغة الأمازيغية بشكل كبير وموسع.

لكن الآن في هاذ الوضع الحالي، لازلنا نعاين من إشكالية التواصل بين الأمازيغي والقاضي الذي لا يتكلم بالأمازيغية، أنا وياك، السيد الوزير، احنا دكالة ما كندويو لا بالأمازيغية ولا والو، ولكن أصلنا أمازيغي.

ولكن من باب تنزيل الدستور، ومن باب الحرص والغيرة على الأمازيغية، نطرح هاذ السؤال لأننا نرى بشكل كبير أن مصلحة الأمازيغي شقيق الأخ تضيع في المحكمة نظرا لقيمة الترجمة، وكلنا نتعرفو الأساتذة في التواصل يفهمون أنه عندما نترجم يضع المفهوم الحقيقي للكلمة.

لا يمكن للمتقاضي وخصوصا أنه في مرحلة صعبة جدا، يدافع عن نفسه أو يشرح وضعيته ما، لا يمكن لمن يترجم له بشكل أو بشكل آخر أن يوصل تلك معاناة المتقاضي للقاضي.

نتعرفو الوثائق ما تتسلمش باللغة الأمازيغية، مرفوضة، رغم أن السيد الوزير اللي جالس احداكم، السي الشوباني، وزير العلاقات تسلم مؤخرا أعتقد شهادة طبية مكتوبة بالأمازيغية على حسب المعلومات اللي عندنا، ياك آ معالي الوزير، تسلمتوها؟ إذن اتما ابديتو التنزيل ديال الدستور.

ولهذا، نحصر على هاذ المرحلة الانتقالية، السيد الوزير، لأن المقترح اللي جيتو به ديال أن يكون القاضي يتكلم بالأمازيغية وكاتب الضبط كذلك يكتب بها وكذلك جميع الموظفين ديال المحكمة ولكن نحصر على هذا الوضع الانتقالي الآن باش تجاوبونا فيه السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير، لكم تعقيب عن التعقيب؟ تفضلوا في حدود دقيقتين.

خصوصية، إذا قلنا الملك البحري عندو خصوصية، المقالع عندها خصوصية، النقل عندو خصوصية، الصفقات عندها خصوصية، ولكن كايئة واحد..

خليني نقول لك بالنسبة للحكومة بصفة عامة، كايين في البرنامج، في الخمس محاور ديال البرنامج، كايين ما يسمى بالحكمة الجيدة بشراكة مع القطاع الخاص، المرسوم الجديد ديال الصفقات، ميثاق الحكامة الجديدة في المؤسسات العمومية، يعني الآن ضبط العقار العمومي، تفعيل المؤسسات الرقابية، منها المفتشيات العامة.

في المجال ديالنا احنا اللي احنا درنا 3 ديال المقاربات:

أولا، المغاربة خصهم يعرفوا أشنو كايين، إذن مجرد ما هو موجود ونشره أمام الملأ لكي يعرف المغاربة كل ما هو موجود؛

المسألة الثانية، هو إصلاح قانوني وتشريعي، فأعدنا مراسيم، دفاتر التحملات، مشاريع قوانين؛

والمسألة الثالثة هي إصلاح مؤسسي.

أبشركم، السيد المستشار المحترم، أن كافة المجالات التي أتحمّل فيها المسؤولية تخضع لدفاتر تحملات وطلبات العروض، المغاربة سواسية، لأن ابغينا بنسطو المساطر باش يمكن للناس ياخذوا مقلع أو يديروا النقل أو يمشيو للملك العمومي يستثمروا فيه.

تسيط المساطر، لكن المغاربة كلهم سواسية، اللي كان موجود سنواكبه لكي يدخل إلى هذا المنطق الجديد، ولاسيما أن الكثير منه عرف استثمارات كبيرة، وبالتالي لا بد من المواكبة والانتقال إلى اقتصاد مهيكل ومنظم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للأستاذ المهاشي في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم، وثنم بطبيعة الحال هاذ الإجراءات كلها وما قتم به لحد الآن، ونتمنى أن يكون ما قتم به حقيقة بداية لمسلسل الإصلاح، لبلوغ الإصلاح والقطع مع اقتصاد الربيع.

لكن، السيد الوزير المحترم، نود أن نوضح لكم أكثر، فطرحنا لهذا السؤال، تنقلوا واش نشرتو اللوائح؟ ماذا بعد نشر اللوائح؟

بصيغة أخرى، المواطنين كيتساءلوا دابا، ها احنا عرفنا الأساء وعرفنا الشركات، أيه ومن بعد؟ كايين 2 حوايج، واش هاذوك الناس دوزوا واحد الفترة كتنقلو طوينا هاذيك الصفحة غنبدوا من الزيرو دابا. هذا هو السؤال اللي كيطرحوه المواطنين.

الحقيقة تدارت واحد العدد ديال الإجراءات، واحد العدد ديال

السيد الوزير المحترم، تدبر وزارة التجهيز والنقل مجالات عديدة تشكل موضوعا للربيع والامتيازات، منها الاحتلال المؤقت للملك البري والبحري، ثم استغلال المقالع والترخيص لاستغلال خطوط النقل بكل أنواعها وصفقات جرف الرمال من الموائ والأمنار، وغيرها. كل هذه الأنشطة تشكل موضوعا للربيع والامتياز والاحتكار.

نسألكم، السيد الوزير المحترم، عما قامت به الوزارة للحد من ظواهر الربيع والامتياز في هذه المجالات التابعة لتدبيرها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل للجواب.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أشكر الفريق المحترم على طرح هاذ السؤال. ولكن هاذي مناسبة أخرى لكي نؤكد أن منطق الربيع هو ليس منطق تقني فقط، أنا أعتقد على مرور سنوات إن لم أقل عقود، كان هناك واحد المنطق سائد في الاقتصاد الوطني على أية حال، اللي بطبيعة الحال ما كييجلس المغاربة سواسية أمام الاقتصاد والخيرات ديال البلد، وفي نفس الوقت اللي كييجعل واحد العدد ديال الناس خارج أي منطق يشتغلون في الاقتصاد الوطني. وبالتالي كما قلنا هو عام لا يتعلق فقط بقطاع التجهيز والنقل، وإن كان هاذ القطاع ديال التجهيز والنقل من القطاعات الذي يحتاج إلى معالجة جذرية، وأنا غادي نتكلم عليها.

كما تعلمون، السيد المستشار، أنه وقع أيضا التقاء بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، كثير من الذين يشتغلون في الاقتصاد غير المهيكل وفي الاقتصاد الذي يوصف بالربيع لهم حماية حتى في الجانب السياسي، إذا اخذنا واحد العدد ديال.. الآن الشكايات تأتي حول مقالع الرمال، تأتي حول الغابات، تأتي حول أراضي المجموع، تأتي حول واحد العدد ديال الملفات، ووقع هذا الالتقاء وأحيانا يقع حتى إذا كنا احنا من قبل الدستور كان يقول اللي ابغي راسو من أية محاسبة خصو يجي للبرلمان، قبل، لكن هاذ الدستور والحمد لله والقوانين الحالية حسمت مع هاذ الشيء، تكون برلماني ولا وزير ولا في أي موقع لم تعد لك حماية إلا بقدر التزامك بالقانون، هذا المنطق وهذا التوجه العام اللي ماشية فيه البلاد ديالنا.

احنا في إطار هاذ المنطق الجديد اللي اختارتو البلاد ديالنا، بطبيعة الحال، وأكد عليه الدستور وأكدت عليه القوانين والاختيار ديال الشعب المغربي وأكد عليه إجماع ديال منتخبي الأمة على مواجهة هاذ الربيع، احنا درنا واحد المقاربة، يمكن لي نقول لك بطبيعة الحال كل مجال إلا وعندو

خصهم بأديو.

وإذا كان هناك، كيف ما كنديرو مع الناس اللي كيتأخروا كيمكن لنا نلقاو واحد الحل باش يمكن لهم يدخلوا هاذ النموذج الجديد. بطبيعة الحال سابقا كان كيحي واحد كيطلب واحد الرخصة معينة، هذا كينعطى له وهذا ما كينعطاش له، كينعطى له رخصة كيمشي يستثمر 300 مليون، مليار، 2 مليار، بطبيعة الحال هو تعطت له.

فبالتالي إيقاف هذا يستحيل، إلا إذا وصلنا إلى الحد الأقصى ديال الرخصة، 5 سنوات، أو 7 سنوات إذا وصلنا لها، راه غادي تلغى هاذيك الرخصة، باش نديرو طلبات عروض جديدة.

ولكن مادام استثمر، كيقولو له الله يخليك أعطي الحقوق للجماعة اللي انت اخذتي منها، خاصة الجماعة المحلية، وأعطي الحقوق للدولة فيما يتعلق بالضرائب والأمور المالية.

فإذن هي مقارنة، ما هو جديد سيخضع إلى منطق التنافس، وما هو قديم سيخضع لهذا النظام تدريجيا، ويعطي الحقوق كما قلنا ديال الجماعات المحلية وديال الدولة.

لكن المسألة الثالثة والي أساسية هي المراقبة، وأتم تعلمون، مع الأسف الشديد، واحد العدد ديال المجالات هناك ضعف ديال المراقبة، لذلك قبل أن آتي، أنا كل سؤال كنتعامل معه بواحد الاحتياط، كنبول المؤسسات ديالنا أشنو دارت والمديريات، فالشرطة ديال الملك العمومي البحري سنفعلاها، لأن كانت موجودة وما كانتش مفعلة، وسنضيف إليها مراقبة المقالع مع اللجان ديال مراقبة المقالع، بالإضافة إلى مراقبة النقل في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. وننتقل إلى السؤال الثاني حول وضعية المطارات بالمغرب، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار. تفضلوا الأستاذ لعلي لسط السؤال.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السؤال ديالنا اليوم كيتوضع حول واحد الوضعية ديال المطارات الوطنية التي تعتبر أول ما يصادفه الوافد على المملكة المغربية أمامه بعد نزوله من الطائرة ومجيئه من الخارج لاكتشاف المغرب.

ولا أخفيكم سرا، السيد الوزير، أن ما يجده هذا الوافد على بلادنا لا يشرف، سواء تعلق الأمر بالجانب العمراني للمطار، سواء بالخدمات التي تقدم في مختلف مراحل المطار، أضف إلى ذلك تدني مستوى الخدمات.

التشريعات، واحد العدد ديال التدابير الي غادية في الاتجاه ديال القطع مع كاع هاذ الاحتكار وهاذ الربيع وهاذ الفساد... إلخ، لكن المواطنين كيتساءلوا الي احنا كيمتلوهم، آش غادي نديرو مع الفترة الي امضت؟ إما كيقولو صافي الله يسامح وكيزيدو كنبداو من الصفر أو تنقولو أشنو خاصنا نديرو. هاذ الشي الي ابغاو يعرفوه المواطنين.

كذلك الشطر الثاني من السؤال الي كيتساءلوا عليه المواطنين، واش بالفعل هاذ الشي الي كيتدار دابا من طرف الحكومة ككل، بما أنكم جابوتوني على اقتصاد الربيع بصفة عامة، غادي نطرح عليكم السؤال بصفة عامة، المواطنين كيتساءلوا على واش هاذ الإجراءات الي كيقوم بها دابا الحكومة فعلا غادي تقطع مع اقتصاد الربيع، وغادي تقطع مع هاذ الفساد؟ الواحد مثلا استغل واحد المقالع، أتم خرجتو بأنه استغلو بدون ترخيص لمدة 10 سنوات مثلا، واش هاذيك 10 سنوات صافي غادي نسمحو فيها؟ تقدر نسمحو فيها، تقول لنا غادي نسمحو فيها، غير قولوا لنا، المواطنين ابغاو غير يعرفوا. واحد مثلا كيستغل الغابة، واحد كيستغل جرف الرمال... إلخ. ابغينا نعرفو. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ المهاشي. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار،

كما عبرتم هناك إصرار على هذا الإصلاح، ماشي لأن حكومة جديدة فقط، لأن المغرب بدون هذا الإصلاح ما كينش مستقبل، لأن هاذ المسار الي امشينا فيه ها احنا وصلنا لنتائج، كيف داير الاقتصاد ديالنا؟ كيف دايرة الثروات ديالنا؟ كيف تتهب؟ كيفاش داير المواطن أحيانا، احنا كنعرفو واحد العدد ديال الجهات يرون أمامهم الغابات والرمال والخيرات ولا يستفيدون منها، فبالتالي ليس من مصلحة المغرب أن يستمر في هذا الاتجاه. ولذا، الحكومة ومنتخبي الأمة والنزهاء والشرفاء عازمون على هاذ الشي.

أشنو كيقولو؟

لما كنجيو، لأن هذا واقع، كيشبه أيضا للأحياء ديال القصدير، كايينة موجودة، كيشبه أيضا للباعة المتجولين، كيشبه لواحد الناس الي كانوا كيقدموا في (l'informel) وكيشغلوا. التصور ديالنا احنا قلنا هو أن ننتقل بهذا كله باش يدخل في إطار القانون.

وبالمناسبة، لما نشرنا اللوائح أول حاجة قامت بها وزارة المالية (Il a vérifié) مع هاذوك الشركات كاملين واش أدوا الي عليهم الحقوق ديال الدولة؟ واش أدوا للجماعات المحلية؟ واش أدوا للبلدية؟ وإذا ما أدواش

الحدثا و بين ما يتطلبه العصر، فيمكن لنا نقولو يعني الأصالة والمعاصرة، يعني الأصالة أصيلة والمعاصرة حقيقية باش يمكن لنا إن شاء الله نمشيو في إطار هاذ المطارات.

لكن بجانب هاذ الشئ واحنا عندنا المخطط ديال 5 سنوات فيما يتعلق بهذه المطارات، ونعد واحد التصميم لمدة 2030.

على مستوى الخدمات، آخر خبر قرار تغيير واحد العدد ديال المدرء اللي ما تيقوموش بالدور ديالهم، وآخرهم كان المدير ديال المطار ديال محمد الخامس، وأنا شخصيا، لأن كناخذو بزاف، تذاكرت مع المدير لابد أن يتغير المسؤولين، لأن ما كاينش مراقبة، اليوم كاين مدير جديد، المطار ديال مراكش كاينة مديرة جديدة باش هي اللي غادي تقوم بهاذ الأعمال، لأنه هاذ الشئ كيحتاج كما قلت لعنصر بشري.

مع ذلك، كيمكن لي نقول لك كاين مراقبة وفيها حتى إلغاء واحد الاتفاقيات مع شركات اللي عندها واحد المسؤولية ديال عدد الخدمات، الآن دخلنا جوج شركات دولية في الخدمات الأرضية، هاذ الشئ ديال (Les bagages) اللي كان كيوقع، اللي هما الأولى والثانية (Suisport) و (Globalia)، والآن حتى الشركة اللي تابعة لـ (RAM³) غادي يدخل شريك دولي باش نديرو شركة ثالثة يتنافسوا على مستوى الخدمات الأرضية.

على مستوى خدمات التوجيه، هاذ الشئ ديال التوجيه، الآن غادي نديرو طلب عروض باش نختاروا أحسن شركة باش نديرو العملية ديال التوجيه وديال الاستقبال ديال المسافرين.

أضف إلى ذلك، أنه في (L'organigramme) الجديد ديال (ONDA⁴) ديال المكتب الوطني للمطارات أضفنا مديرية جديدة متخصصة في الجودة، كتمنى إن شاء الله من خلال البرنامج اللي غادي نوضعو نحسنو هذه الجودة.

وأنا دائما كما قلت للإخوان اللي كياخذوا القطارات، ما كرهناش أيضا تكون واحد الهيئة أو تنسيقية أو جمعية ديال مستعملي المطارات أو المسافرين عبرها، باش يمكن لهم يعاونونا باش يعطوننا هاذ الملاحظات كيف ما كانشغلوا الآن على مستوى الخدمات في مجال المحطات ديال القطارات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للأستاذ الحبيب لعلج.

المستشار السيد حبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير.

وما نكذيب عليكم، السيد الوزير، وضعت لكم هاذ السؤال قبل، وجيت في رأس السنة يوم فاتح السنة الجديدة، وفي مطار الدار البيضاء لم أجد مخاطب، قال لك كشي (Congé)، وهذاك اللي كيغطي المعلومات ويغطي الأخبار (En panne)، ماشي مزيان، وفي التالي قبضت واحد السيد ورغبتمو وقلت له هذا، ودار بي كيلومتر باش نجبر العفش ديالي باش نجبر (Le bagage) ديالي، قلت له تصور شي واحد (Handicapé) جا من الخارج، غادي يضرب جوج كيلومتر باش يكتشف السلعة ديالو، قال لي الله يخليك ابغيتك تبلغ هكذا، بهذا الكلام، وهذه مسؤولية وأمانة، للسيد الوزير أنه في مطار محمد الخامس بالخصوص ما كنعرفوش اشكون اللي مسؤول، ما كنعرفوش اشكون هي المسؤوليات، ما عندناش المسؤولين.

وعندما أتذكر كم نفق على مطار محمد الخامس من ميزانية، أتخسر وكنتي نبي، لأنه كنعقول هو المشكل ديالنا راه ماشي مشكل المادة، مشكل عنصر بشري.

السيد الوزير، كنخلي لكم الجواب، ونحن التعقيب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

كشكر السيد المستشار على هاذ السؤال. واللي كنععتقد بأنه في واحد المرحلة البلاد ديالنا امشات في الاتجاه ديال الاستثمار في البنيات التحتية، وأنا لا أخفيكم أنه وقع واحد النوع من النسيان ديال الخدمات وجودة الخدمات المرتبطة بالبنيات التحتية.

إذا شدينا الآن عشرات الملايير، إن لم أقل مئات الملايير في الطرق السيارة، في السكك الحديدية، في المطارات، في الموانئ، هذا استثمار كبير وكبير فيه الله، رغم أن الإمكانيات ديال البلد ماشي مثل واحد العدد ديال البلدان.

لكن الجانب ديال الخدمات يبدو أنه لم يعط له ما يكفي من العناية لأن هاذ البنية التحتية لاش كنديروها؟ كنديروها باش نجودو الخدمات ونحسن هذه الخدمات.

ولذلك، خليني نقول لك ونبدا بهاذ النقطة الأولى، فيما يتعلق بالجانب ديال البنية ديال المطارات، كنععتقد يعني يمكن لي ما نتفكش معك، كاين واحد التحسن كبير جدا، كمشيو للمطار ديال الرباط، كنظن يمكن لك تشوفو، المطار ديال وجدة يمكن لك تشوفو، المطار ديال مراكش الآن اللي كيتبنى يمكن لك تشوفو، المطار ديال أكادير يمكن لك تشوفو، الآن ننظرو إن شاء الله (Terminal 1) ديال المطار اللي عاودنا فيه (L'architecture)، عندنا في مراكش باش نزوجو فيها بين الأصالة وبين

³ Royal Air Maroc

⁴ Office National Des Aéroports

(L'attractivité) الجاذبية ديال المدن، حتى العقار ماشي فقط غير المحطة، حتى العقار المحيط بها إن شاء الله غادي يمشي في هاذ الاتجاه، وراه ابدينا بعض الأعمال، ماشي فقط هاذي برامج وأحلام، ولكن الآن اخذينا (Les architectes)، اخذنا النماذج، أعلن على الصفقات، بعضها أنجز وبعضها سينجز، النموذج المحطة ديال مراكش اللي الحمد لله كتحمر الوجه، والآن كاين المحطة ديال (Casa Port).

يمكن لي نقول لك على مستوى المطارات نفس المنطق، الآن تم اختياري خواص لاستطلاع آراء المسافرين. تداروا الآن واحد العدد سميناهم (Les smart airports)، بمعنى ناس اللي مهمتهم الأساسية يتساروا في المطارات ويقولوا أشنو هو الخلل، أشنو الخلل في المرافق، أشنو الخلل في الخدمات، ويديروا تقارير يومية إلى مسؤولي المطارات باش ناخذوها بعين الاعتبار.

المسألة الثالثة، وهو أنه درنا في (Le site) ديال المكتب الوطني للمطارات واحد العنوان إلكتروني باش جميع المسافرين يعطيو الملاحظات ديالهم، ويمكن يعطيوها حتى بالصور، وبالتالي كما قلت لكم احنا كنجهدو في هاذ المجال.

كيبقي واحد العامل اللي كنبطل الله وأنا هاذ قناعتي وقتلها أكثر من مرة، أنه نديرو هاذ الشيء ونديرو التكنولوجيا، نحتاج فعلا إلى مدونة السلوك، مدونة السلوك لأنه العامل البشري خاصنا نلقوا له الطريقة باش الناس تعتبر بأن ما ينفقه البلد من استثمارات، لا بد أن يرافقه تحول على مستوى السلوك، باش يمكن لنا نسوقو هاذ المنتج ديال البلاد ديالنا ويكون قبلة ماشي فقط غير للسائح الجانب، بل حتى المواطنين يفرحوا بالإنجاز ديال البلاد ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، والسؤال الأول هو حول مآل مشروع قانون حول الأخلاقيات في مجال البحث العلمي في المجال الطبي. والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، الكلمة للأستاذة زبيدة بوعيداد، تفضلي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعيداد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

في الحقيقة اللي احنا ابغينا نعيشوه اليوم، ابغينا نعيشو ذاك التحول، ذاك التغيير أنه المغربي يحس براسو بأنه استرجع القيم التاريخية ديال الحضارة ديالو، ما يمكنش ندخل.. لأنه أول واحد ملي تيجي للمغرب ويدخل للمطار ويجبر (Une charpente métallique)، ويجبر أنه عمران أو بناء كله عصري، ما كاينش حتى شي جانب معماري، ما كاينش شي خصه كبيرة، ما كاينش شي قبة باينة ديال المغرب التي تثير الانتباه، وكتبتي ببيكولوجيا يتعلق بها المسافر، هذا هو الأصل في الموضوع فيما يخص الجانب العمري.

في جانب الخدمات، السيد الوزير، أنا اللي كنعطيكم ربما كنظرية، لماذا ما تقبوش مكتب دراسات، أول ما تبتدوا به تديروا شي واحد في الباب كيتسنى، كياخذ الارتسامات ديال المسافرين، الارتسامات ديال المسافرين، التي تمت في طبع الجوازات، التي تمت في التوجيه والإرشاد، وكذلك، السيد الوزير، اليوم التكنولوجيا الحديثة كتجعل لنا أنه أنت في الوزارة ديالك تراقب المطار، الكاميرات الله يخليك، الكاميرات أنه ما يمكنش أنه خصم تشوفوا الخدمات، ومستوى الخدمات كيفاش دايرين، دير الكاميرات عندك أنت في البيرو ديالك وتشوف مطار محمد الخامس كيفاش هاذ الناس خدامين، شوف شحال ديال الناس كينتظروا الغفش ديالهم، الكاميرا تنجي عندك في البيرو ديالك، التكنولوجيا الحديثة دخلها لنا في هاذ المنظور الجديد ديال الحكامة.

كنظن أنه ماشي، راه في كثير من الأحيان، ماشي للجوء إلى شركة جديدة هي اللي غادي تحل المشكل، يجب حل المشكل بمواجهته مباشرة. وأقول هذا بالنسبة للكاميرات، النهار اللي غادي تكون عندك الكاميرا في قلب الديوان ديالك، المسافرين ما غادينش ينتظروا البضائع ديالهم، المسافرين ما غادينش ينتظروا في الجوازات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب، في حدود دقيقتين السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

نعم، السيد المستشار، بطبيعة الحال هاذ المقترحات، كاين المقترح الأخير ديال الكاميرات، غير باش نديرو في الديوان، اشحال قدي نراقب، لأن عندنا المحطات ديال القطار، عندنا المحطات الطرقية اللي هي تابعة للجماعات المحلية، ولكن الآن كاين واحد النقاش حول الشراكة بين الوزارة والداخلية والجماعات باش يمكن لنا نحسنوها، يمكن لي نقول لك هاذ التوجه اللي كتكلموا عليه كاين الآن اشتغال عليه.

كنعتقد السياسة الجديدة حتى في المحطات ديال القطارات أنها تكون معار حقيقي في المدن ديالنا اللي كيرفع من المستوى ديال

نخرجو هاذ القانون اللي كيكنتسي هاذ القانون، والذي هو الآن جاهز، القانون جاهز تماما، وسأعرضه على أنظار مجلس الحكومة من دابا جوج، ثلاثة السيمانات، يعني بداية شهر فبراير القادم، يعني صبرنا، قلتي سنة ونصف وبقت جوج السيمانات، لأن كنا كنتسناو الموافقة ديال المجلس العلمي الوطني والموافقة ديال المؤسسة الوطنية للبحث العلمي، زائد المشاركين الآخرين، العمداء اللي أشرت لهم، و (Les experts) ديال اللجنة الوطنية.

فهذا المشروع يهدف إلى سن تشريع وطني يتعلق بأخلاقيات وحماية الأشخاص الذين يشاركون في الأبحاث البيو الطبية. بعبارة تقول لك الأهداف ديالو:

أولا هذا المشروع يتأخذ من الخبرة الأجنبية، ولكن يتأخذ من النفقات ولا يتعارض ذلك الشيء اللي اخذنا من الخبرة الأجنبية مع القيم الدينية ديالنا والأخلاقيات المغربية.

ثانيا، هاذ القانون كينص على الموافقة الطوعية والحرية والمستنيرة ديال المريض اللي أشرت له، للأدوية اللي غادي توقع للأشخاص المشاركين.

ثالثا، يشترط هاذ المشروع أن يستند البحث البيو طبي على تجارب قبل السريرية، قبل ما يجي ذاك الدوا اللي أشرت له ونعطيوه للمريض باش غادي نجربوه، خاص مسائل قبل سريرية.

ثالثا، يؤكد على توفير وضمان أقصى درجات السلامة لأن هاذو مرضي ما خصناش نلعبو بهم، أقصى درجات السلامة على صحة المشاركين.

يشترط اعتماد الرأي الإيجابي، لأن دابا هاذ القانون، اللجنة ديال الأخلاقيات وحماية الأشخاص التي يخدمها هاذ القانون كهيئة أخلاقية جمهورية مستقلة، القانون تيجي بلجن جمهورية مستقلة باش تعطي الرأي ديالها في هاذ الشيء.

وأخيرا، اللي يمكن لي نشير ليه، أنه الأبحاث لم تتوقف لأن مادام هاذ القانون جاهز.

أكتفي بهاذ القدر وربما في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. وقبل أن أعطي الكلمة للأستاذة زبيدة في إطار التعقيب، أريد فقط أن أذكر السادة المستشارين بأن لنا موعدا مع جلسة تشريعية مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية.

الكلمة للأستاذة زبيدة بوعياذ في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات، وشكرا كذلك لأنه تعطي هاذ الطابع الاستعجالي لهاذ المسألة.

كنا في السابق، كان المغرب والباحثين في هاذ المجال كانوا من ضمن

في إطار هاذ الإصلاحات للمنظومة الصحية، وفي إطار الإصلاحات على مستوى مدونة الأدوية، وفي إطار تشجيع للبحث العملي واللي باقي ما وصلناش للنسبة المحددة اللي خاصنا نوصولو لها في إطار تشجيع البحث العلمي، كان هناك منذ سنة ونصف، وتاريخ سؤالنا هو فبراير 2012 ولكن لازال حاضرا في وقته، أنه سوف تتم إصلاحات ووضع قوانين فيما يخص تدبير أخلاقيات البحث العلمي، وخاصة فيما يخص الأدوية.

ونحن نعلم أنه كان هناك لجنة في الحكومة السابقة اللي ابدت كتسهر على تهيء هاذ المشروع قانون، لأنه لحد الآن هاذ لجنة الأخلاقيات كانت مبادرة للسادة العمداء سابقا منهم من رحمه الله اللي اشتغلوا باش كانت لجنة الأخلاقيات على مستوى كلية الطب في الدار البيضاء، ولكن لحد الآن ما كاينش واحد القانون الذي ينظم هاذ الأخلاقيات فيما يخص أبحاث عن الأدوية واللجنة ما عرفناش لأي محطة وصلت. كل ما نعلم كمشرعين أنه لم تتوصل لحد الآن، لا من طرف لا الحكومة السابقة ولا الآن، فيما يخص هاذ المشروع ديال الأخلاقيات.

سؤالا، السيد الوزير: فين وصل هاذ المشروع؟ واش الوتيرة غادي تسرع باش يخرج للوجود، لأنه الآن بعض الأبحاث العلمية في الطب، وأنت تعلم هذا، متوقفة نظرا ما موجودش واحد القانون على المستوى الوطني لكي ينظم هذا النوع من الأبحاث العلمية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا الشكر الجزيل للفريق الاشتراكي على طرحه لهذا السؤال. وهنا لابد أن أذكر أن الوزارة السابقة والحكومة السابقة كانت قد بدأت بدراسة مشروع هاذ القانون اللي هو قانون الأخلاقيات في مجال البحث العلمي في المجال الطبي اللي ذكرت السيدة المستشارة المحترمة، فكنت آنذاك أشارك باستمرار في هذه اللجنة المشتركة الوطنية كطبيب وكعميد الكلية اللي أشرت له.

اللي يمكن لي تقول أنه إلى يومنا هذا، كاين غياب، كاين الغياب ديال نص خاص يوطر مجال البحث البيو الطبي، أشرت له السيدة المستشارة، اللي تيبقى مع الأسف الظهير القديم ديال 1913 تظهر الالتزامات والعقود وبعض المواد ديال القانون الجنائي وبعض المواد ديال قانون الأسرة، هذا غير كافي لسد هاذ الفراغ القانوني في هاذ المجال.

فوعيا منا بالطابع الاستعجالي، أقول بالطابع الاستعجالي ديال باش

لذا، السيد الوزير، نسألكم: أشنو هي التدابير اللي اتخذتو باش تخرجوا قانون مهني اللي تيحدد المسؤولية وكذلك تيسطر الواجبات حفاظا على المهنة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا الشكر الجزيل لفريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال. هي مناسبة لأتقدم من خلال مجلسكم الموقر بجزيل الشكر وكبير الامتنان لهذه الفئة ديال القابلات أو الموليدات على واحد الدور هام جدا اللي تيلعبوه داخل المنظومة الصحية في الحفاظ على سلامة الأم وسلامة الجنين، وكشريك مساهم في توعية المواطنين والمواطنات بالمخاطر وبالمضاعفات المتصلة بالحمل والولادة.

فإلى سمحت لي بعبالة، التكوين بعدا ديال هاذ الموليدات، هما تيكونوا عندهم البكالوريا، زائد كيقوع واحد الانتقاء (Une préselection) على حسب النقط اللي عندهم، وعاد تيدوزوا المباراة، ملي تيدوزوا المباراة تيقروا 3 سنين، التكوين تيدوم 3 سنين، اللي فيه تأطير نظري وتطبيقي. العدد دياهم على الصعيد الوطني حوالي 4 آلاف، فيهم 3400 في القطاع العام وفيهم حوالي 600 في القطاع الخاص.

المتابعات اللي أشرت لها هي كائنة، اخذت الرقم ديال 2012: حوالي 8 ديال المتابعات، ولكن كلهم هاذوك اللي متابعين ياك واخا كانوا في السجن خارجين، خلاصة القول أنهم متابعات تأديبية.

فالوزارة ورغم هاذ الشي، واخا تأديبية، فالوزارة مطالبة وهي مسؤولة عليهم وهي تتقوم بجميع ما لسيها من وسائل للدفاع عن هذه الفئة ديال المواطنين والمواطنات والمهنيين حتى يقول القضاء كلمته، لأنه إلى ما قالش القضاء كلمته، لأن احنا مسؤولين تخدموا معنا، ما يمكنش نفرطو فيهم وما عمرنا نفرطو فيهم. إلى سمعتوني واحد النهار أنا دزت في واحد الجلسة في التلفزة، وصرحت أن هذا لا يعقل، وما يمكنش نفرط فيهم كوزير وهذا.

المزاولة ديال المهنة ديال القابلة، يا للأسف شرت ليه، مؤطر بأحكام الظهير الشريف ديال 26 فبراير 1960، والمشكل تداخل مع العقاقيرين، مع الأطباء جراحي الأسنان، مع الأطباء، مع القابلات، كلشي هاذ الشي وهاذ الظهير الشريف ديال 1960 تياطر بالله القطاع الخاص، ما تياطرش القطاع العام.

اللوائح المتقدمة فيما يخص هاذ النوع من الأبحاث، الآن هاذ التوقف اللي وقع في انتظار تهيب هاذ القانون جعل -وللأسف- بلدنا تتأخر فيما يخص الترتيب مع هذا النوع من الأبحاث.

الآن بشرتنا خيرا بأنه المشروع جاهز، وبالتالي ننتظر إن شاء الله في قبة البرلمان لكي تناقش مضامينه، واللي بلا شك سوف تكون مضامين تستجيب لحاجيات بلدنا.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير الصحة:

اللي ابغيت نقول أنه الأبحاث ما متوقفاش.

اعلاش؟ لأن قلت هاذي مسألة استعجالية، فمذ مارس، بالضبط 29 مارس 2012، خرجنا واحد المقرر ديال وزارة الصحة وخرجت واحد آخر 3 ديسمبر 2012، يعني جوج مقررات اللي اخذنا فيهم، هاذ جوج مقررات اخذنا فيهم جميع المواد ديال القانون ودرناهم في هاذ المقرر وصيفظناهم لجميع الناس اللي تيديروا هاذ البحوث العلمية، باش ما نتساوش يعني ذاك الوقت اللي غادي ياخذ لنا القانون باش غادي يدوز لجميع الغرف، إلى آخره، باش هاذ الأبحاث ما تتوقفش. باش نذكر بهاذ الشي على تفعيل الأبحاث البيو طبية.
شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل للسؤال الثاني في نفس القطاع، وهو حول تحديث الإطار القانوني لمهنة الموليدات بالمغرب. والكلمة لأحد السادة المستشارين من أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد لحبيب بنطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير،

تعتبر الموليدات من أهم عناصر مجال الصحة الإنجابية بالمغرب، ونظرا لضعف الإمكانيات والموارد البشرية، فإن هاذ السيدات تيقوموا في كثير من الأحيان بالمهام الموكولة لأطباء التوليد، مع ما يترتب عن ذلك من مسؤوليات قانونية ومتابعات قضائية في ظل قانون متقادم، من جهة لا يساير التطورات الحديثة في مجال الطب الحديث، ومن جهة ثانية لا يجد بالضبط حدود المسؤولية المهنية للمولدة.

أولا، اعلاش هاذ المتابعات؟ هاذ المتابعات لأن القانون القديم يقول أشنو خص يدير المرض، أشنو خص يدير، ولكن ما تقولش أشنو ما خصوش يدير، يعني ما تعرفوش القابلة أشنو خصها تدير وأشنو ما خصهاش تدير. يعني ما كاينش..

ابغينا بهاذ القانون أولا نوضعو تعريف موحد للمهنة باش تكون معروفة. النقطة الثانية تحديد المهام والأعمال التي تدخل ضمن اختصاصات القابلة، يعني أشنو خصها تدير، وأشنو ما خصهاش تدير، باش ما تبقاش هاذ المتابعات.

وأخيرا تحديد المسؤوليات بغيّة، ماشي غير حماية المهنة والمهنيين والقابلات، ولكن كذلك حماية صحة المواطنين والمواطنين.

وأنا نأكد لك أنه في بضعة شهور أنه من الأولويات ديال الوزارة اللي أوكد عليها: النظام الأساسي، الهيئة الوطنية دياهم، وأخيرا (Système LMD) يعني نظام الإجازة - الماستر - الدكتوراه. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، والسؤال الأول في هذا القطاع هو حول تفعيل القانون الأساسي لمفتشي الشغل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الأستاذ عبد الكريم بونمر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

أمام مستجدات الوضع الاجتماعي والسياسي الوطني والأهمية الإستراتيجية التي أضحي يمثلها قطاع التشغيل في السياسات العمومية، بالنظر لحيوية الخدمات التي يقدمها لمختلف الفئات الاجتماعية ورهاناته المستقبلية في تحقيق التنمية واستثبات السلم الاجتماعي، الشيء الذي يفرض وجود إرادة قوية من أجل النهوض به وإعطائه المكانة التي يستحقها. وبالرغم من صدور النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل سنة 2008، نلاحظ أنه لم يول العناية اللائقة بهيئة مفتشي الشغل، حيث تم إفراغ النظام الأساسي من محتواه، ولم يتم لحد الآن استفادة أي من مفتشي الشغل من التسمية في منصب مفتش عام، الذي تم إحداثه بموجب النظام الأساسي سنة 2008.

ولهذا، احنا ابغينا وابدينا فيه بتحيين هاذ القانون المتعلق بمزاولة المهنة التمريضية اللي دايمًا تندوي عليها، أولا النظام الأساسي ديال هاذ المرضين كلهم وخاصة منهم هاذ القابلات.

ثانيا، (Le système LMD⁵) نظام الإجازة-الماستر-الدكتوراه، وأخيرا الهيئة الوطنية دياهم.

وأنا غادي نخلي بعض النقط اللي ربما في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

عندك 3 دقائق السيد الوزير، راه مازال لك دقيقة في الجواب. على كل حال ننتقل إذا كان هنالك تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد لجيب بنطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير في الحقيقة ما خلناش مجال كثير للتعقيب، لأنه الحوايج اللي كنا غادي نثيروها يزاف في التعقيب راه جات في الإصلاحات العميقة اللي أشار لها، خصوصا تتعلق بالجانب القانوني من جهة.

وهاذ الشيء كله راه التوجه العام هو باش نوصلو جميعا للنتائج اللي هي مسطرة، هي تخفيض نسبة الوفيات بالنسبة للنساء عند الولادة وكذلك بالنسبة للأطفال وكذلك الظروف الصحية دياهم، مع تخفيض هذه الفئة من هاذ القابلات باش ما يحدش هاذ الظروف اللي تيشغلونها منها، وفي هاذ الإطار ما يحدش من الاندفاع دياهم بالتمسك في القطاع العام خصوصا، لأن تنعرفو جميع الهجرة اللي تيعرفها خصوصا التخصصات طب الولادة، أنه كايبة واحد الهجرة وكذلك حتى المولدات راه إذا ما كايش واحد التحفيز راه غادي يكون.. هاذي هي التخوفات ديالنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

قلت لك أنا هاذ الفئة ديال المهن شبه الطبية وخاصة المولدات والقابلات تيلعبوا واحد الدور مهم ومهم جدا، إلى ابغينا نخفضو وفيات الأمهات ووفيات الأطفال عند الولادة.

فاحنا بطريقة تشاركية وتوافقية معهم ومع الجمعيات دياهم، فتنستقبلهم، ما غاديش نكذب عليك إلى قلت لك أكثر من 20 اجتماع هنا في الوزارة. وأنا شخصيا كوزير وكطبيب زرتهم في ديورهم وتتناقشوا في هاذ الموضوع، يعني وجدنا احنا في إطار باش نوجدو تحيين هذا القانون، هاذ القانون إذا سمحت لي فيه 3 النقط اللي تتبان لي مهمة.

⁵ Licence-Master-Doctorat

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هنالك تعقيب السي عمر؟ تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

من منظورنا كقائمين نمارس، والعمل اليومي، التعامل ديالنا مع هذه الفئة من الموظفين ربما نكون أكثر مطلعين للظروف اللي كيشغلوا فيها هاذ الناس.

ونحن ننتظر أكثر، اعلاش؟ لأن هاذ الناس لا يكفي وجود نصوص قانونية وأتم تعرفون هاذ الشي، السيد الوزير، لأن النص القانوني مهما كان راقيا في النصوص ديالو ولكن التطبيق والعمل اليومي هو الأساس، لأن هاذ الناس كيشغلوا في إطار الحفاظ على السلم الاجتماعي، لأن هاذ الناس كيتعاملوا مع الأجبر وكيتعاملوا مع رب العمل، وربما في واحد المجموعة ديال الحالات كيدخلوا في إطار حل المشاكل اللي كتوضع لهم يوميا ونحن نشتغل معهم.

الإشكال فين كاين، السيد الوزير؟

هو ما كايناش، ليست هناك فاعلية، ملي كيجي مثلا مفتش الشغل للباب ديال المؤسسة ويقول ليه العساس راه المعلم قال لي ما تدخلش، هاذي راه مسألة ما كايناش، ما كايناش ذاك القوة، لأن حتى التقارير والطريقة ديال الاشتغال احنا اللي ابغينا أولا نرقاو بهاذ المؤسسة، نرقاو بها أنها تتولى، اعلاش ما يكونش عندهم المحاضر ديالها تكون عندهم القوة كالمحاضر ديال الضابطة القضائية، لأن خاص يتحل هاذ المشكل.

ولأن صراحة القراءة ديالنا للقانون ما لقيناش فيه ذاك الشي اللي ابغينا، هو أن هاذ الناس سواء من الناحية المادية ومن الناحية ديال الرفع من مستوى التكوين، لأن مجال الشغل كيتطور يوم عن يوم، هاذ الناس خاص يتعاد النظر في القانون وعندنا رأي وعندنا واحد المجموعات ديال الاقتراحات وكاين المسألة الأخرى هو الرجوع للمسألة اللي قلتوها، السيد الوزير، وهو الوقت، الوقت اللي غادي نوصلو لتفعيل المفتش العام. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم تعقيب عن تعقيب السيد المستشار، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد المستشار المحترم،

أظن بأنه أنا متفق معك، تبيظهر لي متفقين بجوج في المقاربة. كاين جوج ديال الأشياء، كاين المكانة الاعتبارية والمكانة القانونية وطريقة الاشتغال ديال مفتش الشغل، باش دولة الحق والقانون في المجال الاجتماعي تنتشر.

وفي هذا الصدد، تتساءل عن أسباب عدم تفعيل هذا المنصب؟ وكيف يمكن للسيد الوزير أن يطمئن هيئة المفتشين بتفعيل هذا المنصب الذي يعتبر مكسبا محفزا للارتقاء المهني لمكونات هيئة التفتيش بالشغل؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني للجواب.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فعلا القانون اللي خاص بالمفتشين ديال الشغل تم السن ديالو في سنة 2008، وهاذ القانون اللي هو قانون إطار، فيه عدة أمور اللي هي تم التفعيل ديالها، باستثناء الأمر الذي أشرتم له واللي غادي يجي في وقته، ملي غادي تكون الظروف باش نسميو المفتش العام والمفتشين العامين، غادي نعملوها.

ولكن ابغيت نؤكد بهذه المناسبة على الأهمية ديال الجهاز ديال المفتشين ديال الشغل، خصهم الآن، واحنا كانشغلوا على هاذ الأساس أن المكانة ديالهم في إطار تفعيل القانون ديال الشغل، في إطار تفعيل القانون العمومي خصها تبرز.

ولهذا، احنا كانشغلوا معهم على أساس عقود برامج وعلى أساس إعادة التأهيل ديالهم، اليوم والبارح كاين وفد مهم ديال المكتب الدولي للشغل، وعندنا دورة تكوينية اللي عاملينها بتشاو مع المكتب الدولي للشغل، اللي كهم 500 مفتش.

وإلى ذلك، اجتمعنا معهم وابدنا في إطار عقود برامج كانشغلوا على أساسها، وكانشغلوا على الحماية القانونية ديالهم واعتبار دورهم واعتبار أن التفتيش ديالهم خاصو يعتبر في العلاقات مع القضاء، في العلاقات مع الفقاء الاجتماعيين، ثم واحد العدد ديال التحفيزات اللي تعطاهم باش يشتغلوا، من جملة الأمور أنهم تم تزويدهم بسيارات، عندهم أمور اللي متعلقة بالاتصال ديال الهواتف ديالهم.

إذن هاذ الفئة تعتبرها أساسية بالنسبة للحكومة ديال النظام ديال العلاقات الاجتماعية. ولهذا، لا بد من الاهتمام ديالها.

الأمور اللي أشرتموها، وعندهم مطالب بدون شك احنا كنتحاوور مع الجمعيات ديالهم، احنا على كامل الاستعداد، نقول لكم بلي الأسبوع اللي فات كان عندي اجتماع مع الجهة الأولى، مع كل المفتشين، غدا غادي نشوف جهة أخرى في الدار البيضاء، ومن هنا 2 أسابيع غادي نكون درت المغرب كامل باش نتصل بالمفتشين اللي فتتح الحوار معهم.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار المحترم والفريق الحركي اللي طرح هاذ السؤال المهم.

هاذ المشروع ديال "ضمانكم" هو داخل في إطار ديال التصريح بالأجور عن بعد وكذلك الأداء عن بعد، وهو كيستعمل التقنيات الرقمية الحديثة ديال الاتصال ما بين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهاذ الصندوق، وابتدأ في سنة 2003، المراد منه ربح الوقت وتقديم خدمة مجانية للمقاولات، سهولة الاستعمال ومرونة في الآجال ديال التصريح والاحتفاظ بأثر العمليات، لأنه هذا شيء مهم، كيتبقى حجة عند الناس، وفتح الحقوق في الآجال المحددة للمؤمن.

لأنه ملي كيكون هاذ التصريح تيسهل المأمورية ديال المتابعة ديالو، ما كيقاش الكاغيط اللي كيخص شي واحد يمشي يقرأ ويعرف آش فيه، تيدخل في (Le système)، وكيمكن نشتغلو عليه في هاذ الإطار.

يمكن نعطيكم النتائج ديال هاذ العمل هذا، انتقلنا من 172 شركة منخرطة في 2003 إلى 50.017 شركة اللي منخرطة في نهاية 2011، ما عنديش الأرقام ديال 2012 ما استطعتش ناخذها، ولكن نقول لكم على أنه الأجور، الكتلة الأجرية اللي تيدوز عليها هاذ الطريقة من الأجور اللي عند الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 88% ديال الأجور كتدوز على هاذ الطريقة هادي، وهذا شيء مهم ومهم جدا، والأجراء 87% في الأجراء تتم المعالجة دياهم عن هذه الطريقة. إذن هذا نظام اللي على كل حال عاطي نتائج.

اللي كاين دابا الآن، كاين صعوبات، كاين بعض الصعوبات، مثلا في الاستعمال:

أولا، صعوبة واحد العدد ديال الناس ما تيعرفوش يعملوا التحميل ديال ذاك المتصفح (Browser)، وعندهم مشاكل.

ثم الرمز السري والتحميل ديالو، كاين ناس اللي كذلك عندهم صعوبات.

ثم الناس كيتسنوا نهار 10 في الشهر باش كلهم يصرحوا، كيوقع الاكتظاظ على هاذ العملية.

ومع ذلك (CNSS)⁶ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي داير (Un centre d'appel) كيمكن للناس "ألو الضمان" تيمكن يعطوا باش يمكن يساعدوا الناس، وكاين كذلك الناس مكلفين بالاتصال معهم.

إذن أظن بأنه هاذ النظام هذا اللي لا محيد عنه، خصو يتطور، بدون شك على أنه خصنا نشتغلو ربما بصفة أكثر بيداغوجية مع بعض المثابن ديال بعض المنظمات ديال المقاولات باش يمكن هاذ النظام هذا يمشي وبدون شك على أنه ربما الاتساع ديالو والعمق ديالو خصو يتعاد فيه النظر

وعندهم دور ثاني اللي هو دور ديال المصالحة في النزاعات الفردية، وتيمكن يلعبوا دور في النزاعات الجماعية. إذن خاص يكون عندهم هاذ المرتبة الاعتبارية في المجتمع والمرتبة القانونية، كنشتغلو على هاذ الأمر.

حتى المحاضر اللي تبحروا خاص يكون عندها واحد القيمة عند المحاكم، إلى ماشي ديال الضابطة القضائية خصها تكون عندها قيمة اللي كتشبه أو كتقرب لديال الضابطة القضائية. هادي أمور اللي خصنا نشتغلو عليها.

ثم من دون شك على أنهم محتاجين لآليات جديدة ديال العمل ديال الإدارة العصرية اللي خصنا كذلك نشتغلو عليها، ونبغي نؤكد لك عندنا الإرادة السياسية موجودة باش نخدمو في هاذ الاتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع، وهو حول نظام تصريح الأجراء "ضمانكم". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال. الأستاذ السعداوي، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في إطار تبسيط المساطر وتسهيل تسجيل الأجراء عبر التصريح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عمدت هذه الأخيرة على إطلاق خدمة عبر شبكة الإنترنت اللي أعطي لها إسم "ضمانكم".

وقد سخرت للتعريف بهذه الخدمة كل وسائل الدعاية، من إشهار ووسائل الإعلام، بما فيها المكتوبة والمرئية. وهاذ الإجراء بقدر ما نستحسنه في الفريق الحركي، نؤاخذة كذلك على البطء الشديد والعراقيل التي لقيها المرصوحون جراء تأخير التصريح.

وهذا، السيد الوزير المحترم، يتنافى والأهداف التي من شأنها أنشئ أولا هذا الموقع اللي هو الغاية منه كان تسهيل القيام بالتصريح في واحد الأجل قياسي، وكان يصطلح عليه بتدبير الزمن.

ولهذا، السيد الوزير، نود معرفة مآل هذه الوضعية والتدابير والإجراءات اللي اتخذتها الوزارة دياكم لمعالجة هذه الإشكالية لتبسيط المساطر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير إن كان لكم تعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السيد المستشار، أنا كنتقدح عليك باش نتشاورو أنا وياك باش تفسر لي مزيان هاذ الأمور اللي قلتها، وربما هذا سؤال ثاني ما عندو علاقة بالسؤال الأول.

اللي نبغي نقول لك بأنه بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، باغي بيديا يخلص الناس المستفيدين من التعويضات العائلية، هما اللي الفلوس يجبو عندهم هما، وغادين في هاذ الاتجاه، باش ما يقاوش يدوزوا على يد الباطرون دياهم يعطيهم لهم ولا ما يعطيهمش لهم، باش تكون هاذي مسألة واضحة ندخلو لواحد الإطار ديال الشفافية.

بالنسبة للأمر اللي تكلمت عليها عندها علاقة بالصفقات، ما عندها علاقة ب"ضمانكم". الشهادات اللي كتعطي، كتعطي في إطار آخر، ولهذا أنا قلت لك نشوفك ونفهم منك الموضوع ونشوفو أشنا هو الحل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته الإيجابية في هذه الجلسة.

يبدو أن السيد وزير السكنى والتعمير لم يلتحق بعد بالقاعة، وبالتالي إن لم يكن هنالك مانع سننتقل لبسط السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية وهو حول غلاء مادة الفضة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد بابا امر حداد:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

أولا أتشرف أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لطرح السؤال الآتي في موضوع غلاء المادة الأولية للحلي والمجوهرات. وهاذي فرصة باش أولا نشكر وزير الصناعة التقليدية على الجهود الجبارة اللي دارها في هذا القطاع، وللتنوير ديال الخدمات ديال الصناعة التقليدية والصناعة دياهم، ونعطي على سبيل المثال في المعارض الدولية والوطنية اللي تبلور فكرة الصانع التقليدي والتاريخ ديال الطابع الأصيلي ديال المغاربة في الصناعة التقليدية، وتحفيز الصانع التقليديين في صناعة

وتعمل ربما استثمارات جديدة في المجال المعلوماتي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب عن

جواب السيد الوزير.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على التوضيح ديالو. ولكن احنا اللي بغينا نشيرو له، السيد الوزير، في التعقيب ديالنا في هاذ الملف هذا، هو أنه ملي كيتكون الملف الإداري وتمشيو نخطوه في المندوبيات اللي تابعة للأقاليم، هما ما عندهم القرار، السيد الوزير، باش ياخذو القرار وبذلك تيضطروا باش يسيطوه للدار البيضاء للإدارة المركزية، ملي تيسفطوه للإدارة المركزية كيبقى الملف 3 اشهر، 4 اشهر.

ملي كنعيطو في هاذ الهاتف اللي كتقول، السيد الوزير، انتايا ديال الضمان الرقم الأخضر، ما كاينش الجواب، ما كاينش الجواب نهائيا، وتيضطرر ذلك المواطن اللي كيكون مشارك في الصفقات العمومية، تيقدر يفوتو الأجل وما تيكونش الملف ديالو جاهز، وبذلك كتفوتو ذيك الصفة إذا كان ابغي يشارك في شي مارشي على الدولة ولا شي حاجة، كيكون الملف عندو ماشي (Régulier). إذن هذا مشكل، الله يكتر خيرك، السيد الوزير، إلى ما تحلو معنا.

وبالنسبة لنوك التعويضات ديال العائلات اللي تيجيو، تيضطروا حتى هما يتراكموا 4 اشهر، 5 اشهر، ملي تيتراكموا كيقوع مشكل بين العمال وأرباب المعامل. هاذ الشيء راه واقع، السيد الوزير، ويمكن لكم اسميتو. احنا المجهودات تيبذلوها الناس ديال الضمان الاجتماعي اللي عندنا، هما مشكورين تيبذلوا معنا مجهودات، ما عمرنا عندنا معهم مشكل، ولكن المشكل اللي كان مطروح هو اللي في الدار البيضاء، هو اللي هاذ المشكل ديال الرقم الأخضر.

وبذلك كاين واحد المشكل آخر ديال الموظفين اللي هما تابعين للجماعات، الموظفين ككل ديال (La mutuelle) ملي كيبغيو يدوروا التصريحات دياهم تمشيو للفرعيات، تيرفضوا باش يسويو الوضعية دياهم، وتيقولوا لهم ما يمكناش نولجو لديك البوابة الإلكترونية، وبذلك تيقولوا لهم خصكم تنتقلو لمدينة الرباط باش يصاوبوا لكم هاذ المشكل هذا أو الدار البيضاء.

هاذ الموظفين كاملين ملي تيبغيو يصرحوا بـ (La mutuelle) دياهم كينتقلوا من الجماعات، كيجيو من المدن لمدينة الرباط باش يدوروا هاذ التصريح هذا. ولذلك، اتبا اللي مختصين خصكم تشوفوا هاذ المشكل الله يكتر خيركم.

في هذا الإطار، الوزارة عملت واحد الجهود بالخصوص اتفاق مع شركة "مناجم"، التي هي كعتبر أكبر منتج للفضة على المستوى الوطني باش يتخاذا هاذ المادة وتعطى للمستعملين في الصياغة ولا التقايرية بواحد الثمن تفضيلي، كانت واحد التجربة التي كانت تدارت في تزيتت، مع الأسف هاذ التجربة لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب بالخصوص تنظيمية.

في هذا الإطار، نحن في اتصال مع وزارة الطاقة والمعادن وكذلك مع الصناع، وبالخصوص مع الغرف ديال الصناعة التقليدية، التي كتواجد في التراب ديالها الصناعة والصياغة ديال الفضة، باش نعاودو واحد التجربة التي ابغينا نديروها في الأسابيع المقبلة القريبة، لأنه المشكل، السيد المستشار المحترم، هو من سوف يتسلم هذه الفضة؟ الآن شركة "مناجم" متفقة معنا باش تعطينا هاذ الفضة بواحد الثمن تفضيلي، ولكن شكون التي غادي يتسلم؟ هذا واحد المادة نفيسة، غالية وفيها المسؤولية، الوزارة ما عمرها غادي تتحمل هاذ المسؤولية لأنه هاذي أموال، ولكن التي محم عندنا هو خاص هاذ الصناع التقليديين يتكونوا في إطار تعاونيات باش يقدرنا يقتنوا هاذيك المادة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هنالك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل في حدود الدقيقتين.

المستشار السيد أحمد بابا امر حداد:

شكرا للسيد الوزير.

هي حقيقة هاذي معضلة، وهاذي كنتخصنا فيها تجربة، وجبرنا لها عملية التي كانت تنطرح فيها وعندها الوقت التي تنشري يه، وعندها لجنة متبعها وتعرف من يشريها.

ماشى يجي معلم الشكارة ويشريها من تم ويمشي يعيد فيها البيع ويعاود، وماشي يعطى للصانع التقليدي باش يمشي يشري له ويعاود، عندنا التجربة في هذا النوع، ومن بعد نعطيو التفاصيل للسيد الوزير بها، لأنها خالط من عندنا.

نظرا للقاء ديالها مع غلائها، هي معدومة، قليلة، وثمنها تجر من 2300 درهم طلعت لـ 8000 درهم، طلعت لـ 9000 درهم، هاذي مسائل ما يمكن، لأن الزبون ديالك ملي تباع له يامس بثن وتجي اليوم وتضاول له الثمن، غادي يقول شي حاجة أخرى، مع أن ذيك التي جودتها ناقصة رقم 800 كانت 1800 درهم طلعت لـ 2500 درهم، ادُّك 8000 درهم.

هون هاذي المسائل جعلت لايد من تدير، وفرحتنا، السيد الوزير، وما نحتاجوش عارفين عنك رافد هم ذاك هو، إلا أنه فالطريقة كانية مسائل وكانية تجربة التي يمكن من بعدها نعودو في جلسة، والغرف المهنية عندها ذيك التجربة وعرفتها، والناس التي في الغرف المهنية هما عارفين المسائل التي تصلح، التي يقدرنا يتعاونوا معك بها.

بلادي التي تعاطو صنعتهم واهتموا بها ويتباروا فيها، وعلى تطبيق رؤية 2015 التي حقيقة هي خريطة ديال الصناعة التقليدية ديال 2015.

واحنا في 2013 تقريبا أنجزت كاملة نظرا لاهتمام وزير الصناعة التقليدية بالصناعة التقليدية وعلى علامة الملكية الفكرية للصانع التقليدي في اختراعاته، هذا مبدأ الذي هو نشكرو عليه معالي الوزير.

ولكن أهمية الصناعة التقليدية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي هي ما يحتاج يعبر عنها، لأنه كلهم عارفينها، وفي التشغيل وجلب السياحة وفي المنافسة في الأعمال، في المنافسة في الجودة، جودة الإنتاج ديال العمل وجودة المادة الأولية.

ولكن هذا ما يمنعنا من أننا نطرحو أنه كانية إشكالية التي هي إشكالية حقيقية في المواد الأولية ديال النقرة والتي يسموها الفضة، خلية يسميها النقرة، وخلية يسميها الفضة، وهي واحدة، التي حقيقة هي ثقلت على كاهل هاذ الشريحة العريضة من المواطنين التي عابشة فيها ومشغلة فيها اليد العاملة، والتي غادي تؤثر عليها كين بعض الجهات التي خمموا بمشوا يلودوا للخدمة وكين بعض الجهات التي سدوا دكاكينهم وكين بعض الجهات التي مازال مقاوم، لأن ما عندو محيد عن هذه المادة الأولية، والتي هي المنافس الوحيد في الجودة وفي العوامة والتي تتميز نعطيك على سبيل المثال هي الجودة فيها هي رقم الألف بما يسمى بالكايو، والتي كان يسوى 2300 درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. يمكن تحتفظ بشوية ديال الوقت للتعقيب السيد المستشار، شكرا. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أريد أن أشكرا السيد المستشار المحترم على وضعه هذا السؤال المهم والتي كيتعلق بالغلاء ديال مادة الفضة التي كعتبر واحد المادة أساسية في الحلقات ديال سلسلة القيم المعتمدة في حرف الصياغة عامة، وبالخصوص الصياغة ديال الفضة أو النقرة كما يقال لها عندهم.

فالسيد المستشار المحترم، كما تعلمون المادة ديال الفضة هو معدن التي خاضع للثمن ديال البورصة العالمية، التي هي موجودة في لندن والتي كتسمى (Bullion Market) التي كتحدد بطبيعة الحال الثمن ديال الفضة للفرام وللكيلو وللطن حسب العرض والطلب.

فيما يخص الاستعمال ديال هاذ المادة في المستوى الوطني، أنا متفق معك على طول الخط بأنه في الأواخر بان واحد النوع من التراجع في الحرفة ديال الصياغة ديال الفضة، وذلك راجع بالخصوص للغلاء ديال هاذ الفضة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا، السيد المستشار المحترم، متفقين. الآن كنعن بأنه الطريقة واضحة، إلى كان عندكم كعرفة وكنعرف العمل اللي كنتموا به، وكنعرفو كذلك الأهمية ديال المادة ديال الفضة بالنسبة للأقاليم الصحراوية في الجهات بثلاثة، الأغلب ديال الحرف ديال الصناعة التقليدية كلها كنصب في هاذ الميدان ديال الصياغة.

والتعليقات ديال حكومة صاحب الجلالة نصره الله أنه الحفاظ على الحرف المهددة بالانقراض، وبالخصوص على الأقل أنه الصياغة، وبالخصوص ديال الفضة تبقى في المستوى ديالها. لذلك، احنا ما غادي نخلو حتى محمد، ولكن اللي كنطلبو منه هو شيء من التنظيم. إلى كابين تعاونيات ديال الصياغين احنا مستعدين كوزارة ضمنوهم عند الشركة ديال مناخ باش ياخذوها بئمن تفضيلي.

وهاذ التجربة كما سبق لي أن أعلنت أنه في الأسابيع المقبلة ابغينا على الأقل باش نبدأ فيها جوج ديال الجهات، ابغيناها تبدأ بالأقاليم الجنوبية، علما بأنه كان واحد المجهود كما تعلمون في الجهة ديال العيون أن وزارة الصناعة التقليدية هاذي واحد شهرين سلمنا واحد العدد ديال الآليات لتحسين وتطوير الجودة ديال الصياغة بالنسبة للتعاونية ديال العيون، وكذلك نحن في إطار وضع اتفاقيات جديدة مع أقاليم أخرى، مع السارة، عندنا زيارة الأسبوع المقبل لآسا وكذلك لكلميم. نحن على استعداد، إذا تنظمتو احنا رهن الإشارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى بسط السؤال الفريد الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول الذعائر الغابوية، وذلك طبعا في انتظار وصول السيد وزير السكنى. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضل.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في ظل محدودية البرامج التنموية المندمجة والموجهة إلى ساكنة المناطق الجبلية والغابوية رغم أنها تمثل ثلث ساكنة المغرب، ويؤطرها نصف

الجماعات القروية في بلادنا، وتساهم بمردودية كبيرة في الاقتصاد الوطني، فإنها لازالت تعيش العزلة والتميش وما لها إلا الغابة كمردود وحيد للعيش ومقاومة الطبيعة، وهي وضعية تؤثر بطبيعة الحال على رصيد الثروة الغابوية، علما أن ساكنة هذه المناطق معرضة دائما للسطو والذعائر الغابوية جراء مخالفات غابوية ثابتة أو مقدر، مما يزيد من فقرهم ويخل بأمنهم في منطقة توفر الماء لأبناء السهول وتنعش الميزانيات العامة والاقتصاد الوطني بعائدات لا يمكن نكرها، وتقاوم ثلث القرى والمدن. لهذا، نعتقد أن الوقت قد حان للتفكير الجدي في حل حكيم لهذه المعضلة.

لكل هذه المعطيات، نود، السيد الوزير، استفسارك عن الحلول التي تقترحونها في هذا الإطار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم ولفريقكم الحركي على هاذ السؤال.

بكل صراحة، اليوم الثروة الغابوية هي من بين الثروات الوطنية المهددة. المغرب بلد شبه قاحل، أكثر من 90% ديال الأراضي عندنا، عندنا يالله واحد 8% ديال الغابة، حوالي 9 مليون هكتار، إذن أي حكومة جادة وأي برلمان جاد وأي مجتمع مدني جاد وأي سلطة جادة في هاذ البلاد خض تكون صريحة وواضحة، خصنا نحميها هاذ الثروة الغابوية، خصنا نحميها ونميها، لأن معدل اللي في الدول يعني عندها غابة بالمعنى اشوية اللي هو معقول كتدور في حدود واحد 20% ديال المساحة الوطنية.

إذن اليوم هذا إشكال، كيف نحميها؟ لأن كين تهديدات تتعرض لها من المواطن العادي البسيط إلى العصابات المنظمة، وأي ضياع لهاذ الثروة الغابوية، بمعناه تهديد كثير من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لهذا، إذا كان القانون قد أقر عقوبة الغرامة المادية ضمن مجموعة من العقوبات، كأداة زجرية يتم تطبيقها على المخالفين عن الأفعال المخالفة للقانون والغض عن إلحاق الأضرار بالثروة الغابوية التي تتفاوت قيمتها حسب طبيعة الجنحة المرتكبة والضرر اللاحق بالمجال الغابوي، فإن القضاء يبقى الجهة المؤهلة في الحكم طبقا للقوانين الجاري بها العمل، علما أن أعوان المياه والغابات يقومون طبقا للقانون بضبط المخالفات وتحديد الهوية الكاملة لمرتكبيها وتدوينها في محاضر رسمية وإحالتها على النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية المختصة مرفقة بالمطالب المدنية لإدارة تحريك المتابعة القضائية في حقه.

هذا، ولا بد من الإشارة إلى أن السلطة الحكومية المختصة، اللي هي

لحقاش الله يجازيك بخير احنا هاذ المواطنين تديروا معهم شي صلح، لحقاش هاذ الرعاة ديال الغنم ماشي هما اللي غادي يزيدوكم في الثروة دياهم، هاذ الرحل ولا هاذ آش غادي يزيدك هاذ الرحل هاذ، هاذ البرد، هاذ الشتا، هاذ المصائب كلها نازلة عليه، وتزيدو عاد بالذعائر، هاذ راه مشكل خطير.

لنا، الله يجازيك بخير إلى ما تاخذ بيد هاذ الناس وترفق بهم وتشوف شي حل باش تعفيهم من هاذ الذعائر.

احنا تنقصو لكم هاذوك الرعاة اللي تيشاركوا في اسميتو ديال الغنم، ذوك الناس البسطاء، ما تنقلو لكمش الجرائم ولا الحريق ولا هاذ، هاذ الشي احنا معك آ السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

احنا متفاهمين يعني على حماية الغابة كثرة. كلين واحد الشريحة من المواطنين كيعيشوا في المحيط ديال الغابة، القانون تيعطيهم حقوق وتضمن لهم حقوق الانتفاع.

كايبة اليوم مقارنة تصالحية في إطار أن هناك مذكرة، هناك مسطرة في إطار التشريع الغابوي، أن هاذ الخلفات وهاذ الجح اللي هي خفيفة تيمكن تدخل في هاذ المسطرة ديال التصالح، ولكن راه المشكل دائما الخطط الترقيعية ما قدماتش البلاد في حماية الطبقات الهشة، اليوم هناك إشكال تضامن وطني ما بين هذه الفئات الهشة والفئات التي لها يسر في العيش. بين سكان الجبل وسكان السهول ما كانتش مقارنة مندمجة في تفعيل التضامن بين هذه الفئات.

ولنا، اليوم توجه الحكومة هو توجه استراتيجي، يروم توفير عيش كريم في الحد الأدنى المعقول لهذه الساكنة ولغيرها، في إطار تضامن وطني حتى يخفف الضغط على الغابة وعلى استهداف الغابة، سواء بالجنحة البسيطة أو بالجنحة اللي هي خطيرة.

فلهدا، احنا راه متفقين في مبدأ الحماية، في مبدأ دعم المواطنين الضعفاء، يعني الفقراء والمساكين والرعاة... إلخ، هناك مقارنة تنمية أخرى أوسع من موضوع الغابة.

والحكومة اليوم راه مجموعة من المبادرات غادية فيها، موضوع صندوق المقاصة والإصلاح ديالو، الموضوع اليوم ديال "تيسير"، واحد المجموعة ديال المبادرات كلها تتجه نحو أنها تهض بأوضاع هذه الساكنة الفقيرة.

شكرا لكم.

المنذوية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، قامت بإصدار دوريتين حول المنازعات الغابوية، تم تعميمها على مختلف مصالحها الخارجية، تتعلق الأولى بالتذكير بمقتضيات التشريع الغابوي والمسطرة المدنية والقانون الإداري، بهدف إضفاء الفعالية على الإجراءات التي تتخذها هذه المصالح في هذا المجال.

أما الدورية الثانية فتتعلق بإجراء التصالح في شأن الجح الغابوية حسب ما يسمح به التشريع الغابوي، بهدف تشجيع السلوك الإيجابي لدى الساكنة المحلية من أجل الكف عن الأنشطة التي تضر بالثروات الغابوية وضع هذا الإطار الموحد للتصالح وفق ضوابط محددة لتجسيد الشفافية والوضوح، اللذين يعتبران عنصران أساسيان لمقومات الحكامة. وبالتالي، فإن هذه الذعائر تعالج من كلا المنظورين، أي المسطرة القضائية أو مسطرة الصلح.

إذن دولة القانون وحماية الثروات، تقتضي اليوم أن نقول بصراحة، يجب أن نكون يد واحدة في حماية الغابة، في تطبيق القانون وفي حماية مصالح المواطنين اللي كيعيشوا من الغابة في إطار الحقوق ديال الانتفاع اللي هي قانونيا مشروعة، ولكن أن نكون صفا واحدا في مواجهة التهديد الخطير الذي يطال هذه الثروة الغابوية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

احنا نشكروكم، السيد الوزير، على هاذ التوضيحات ديالكم، ولكن احنا اللي ابغينا نشيرو ليه هو احنا مع الحماية ديال هاذ الغابات اللي هي في الحقيقة ثروة وطنية، احنا ما تنكروش هاذ الشي ولا تنقلو لكم احنا ما نحميوش هاذ الثروة الوطنية، احنا إلى كان شي مشكل ديال الحريق ولا شي عصابة ولا شي حاجة، اتخذوا الإجراء في حقهم.

ولكن احنا اللي ابغيناكم هو ذاك المواطن البسيط اللي تيعيش في النواحي ديال ميدلت، الراشيدية، تنغير، خنيفرة، ولا آرزو، ولا ذاك اللي فيها الغابات عبر التراب الوطني اللي هما تيكونوا رعاة ديال الغنم ولا شي حاجة وما تيقصدش بنية سيئة اللي الأغنام ديالو تتسرح ولا شي حاجة وتينم واحد الغرامة في حقو، هو السيد (Déjà) مضرور بعدا في المسائل المادية ديالو، ما عندوش، الله غالب.

لنا، الله يجازيك بخير إلى باش تديروا واحد المصالحة تاريخية التي أقدمت عليها بلادنا بمصالحات أخرى مع ساكنة المغرب الجبلي، باش تتصلحوا مع هاذ المواطنين، حتى نفسيا يبقوا في هاذوك الجبال وفي هاذك اسميتو، لحقاش هاذو مواطنين ابساط، واتم تتعرفوا هاذ المسائل وعشتو في مدينة الراشيدية وتتعرفوا، وما أدراك مدينة الراشيدية.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف

بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أود في البداية أن أشكر السيد الرئيس من الفريق الاستقلالي على طرح هذا السؤال، وهذا السؤال رغم أنني رجعت للتاريخ ديال الطرح ديالو، واللي تقريبا دابا مارس 2010، بمعنى عندو تقريبا 3 سنوات، ولكن ملي طرحته اليوم وكأنه طرح هاذي عام أو عامين.

لأنه بالفعل الملف ديال القدرة الشرائية والحفاظ على القدرة الشرائية ديال المواطن، وأيضا محاولة القيام بما يلزم لكي يشعر المواطن على أنه بالفعل غير مقصي أو لكي تحس مجموعة من الشرائح المجتمعية على أن هناك نوع من توزيع الثروات بطريقة اللي هي إيجابية.

تقول لكم بأنه بالفعل، كما صرحتم بذلك، البرنامج الحكومي أفرد فقرة خاصة بالقدرة الشرائية ديال المواطن، وأيضا القانون المالي اللي هو السنوية ديال تطبيق البرنامج الحكومي جاء فيه بكل صراحة، وأنا حرصت أنني تقرا لكم العبارة باش نحسو جميعا بأنه بالفعل هذا داخل في الأولويات وفي العمل اليومي ديال الحكومة.

الهدف الثالث ديال القانون المالي يقول بكل صراحة: "تقوية آليات التضامن الاجتماعي والمجالي، مع الحفاظ على القدرة الشرائية وتعزيز الاستهداف في السياسات العمومية للفئات المعوزة والمناطق الأكثر خصاصة"، إذن الاستهداف كطريقة للتعامل وأيضا التضامن كطريقة للتعامل للرفع من القدرة الشرائية.

لا يخفى عليكم على أنه بالفعل لما نتحدث على القدرة الشرائية ديال المواطن والمواطنين ككل هم فئات مختلفة، فالفئة الهشة ماشي هي الفئة المتوسطة، ماشي هي الفئة الميسورة، وبالتالي عندما نتحدث على ماذا فعلت الحكومة، كين الهدف اللي هو رئيسي هو العمل على خلق نسبة نمو ديال الاقتصاد اللي هي جد إيجابية، وهاد النسبة ديال النمو هي اللي غادي تخلق القيمة المضافة هي اللي غادي تخلق الثروة، وهي بالتالي اللي غادي تسمح من التشغيل وهي اللي غادي توفر الفرص الكافية للأسر المغربية ككل باش ترفع من المستوى ديالها وتحافظ على القدرة الشرائية.

لكن هذا ما تتمتعش على أنه بالفعل الحكومة أيضا خلال البرنامج ديالها وفق القانون المالي ديال 2013 جابت مجموعة من الإجراءات، الإجراءات المتعلقة بالسكن مثلا، مثلا النموذج ديال الطبقة المتوسطة والسكن بسعر مفضل لهاذ الطبقة اللي غادي يسمح لها باش تحافظ على القدرة الشرائية ديالها.

ثم أيضا الفئات، نعطي غير نماذج، فئات مجتمعية كالفئات اللي هي هشة اشوية بحال الطلبة اللي تزداد لهم في المنح كما تعلمون، وأيضا توفرت لهم الأحياء الجامعية باش يكونوا في المستوى أنهم بالفعل يتابعوا الدراسة ديالهم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤالين الموجهين إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، بسؤال أول حول تدني القدرة الشرائية للمواطنين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لبسط السؤال. هنالك من يبسط السؤال؟

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد أن ما وقع من ارتباك في الجدولة هو الذي أدى ببعض الزملاء إلى مغادرة القاعة، وكان من المفروض أن يكون صاحب السؤال، ولكن على كل حال كما كين التضامن الحكومي، حتى احنا كين التضامن ديال الفريق فيما بيننا، ولا نفوت هذه الفرصة مع السيد الوزير الحاضر معنا لأطرح هذا السؤال.

السيد الرئيس،

السيدان الوزران،

أختي، إخواني،

على كل حال هاد السؤال ديال الفريق الاستقلالي هو منبثق من الواقع المعاش الآن.

الكل يتكلم، نظرا للظروف الصعبة المعيشية، الظروف الاقتصادية العالمية والتي انعكست شيئا ما على الاقتصاد الوطني، أن هناك بعض الصعوبات لدى الساكنة من أجل العيش وبالتالي القدرة الشرائية، والتي لا ننكر أن الحكومة بذلت مجهودات جد جبارة، مشكورة ومحمودة، من أجل معالجة هذه الإشكاليات والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق عدد كبير من البرامج التي أدمج قسط كبير منها في الميزانية لهذه السنة، من "تيسير" وإلى غير ذلك، لا يسمح الوقت بتعدادها.

ولكن رغم ذلك، لازالت الحكومة في نظرنا في الفريق الاستقلالي مطالبة بالمزيد من إيجاد آليات وابتكارات للتخفيف على الساكنة من الغلاء وللرفع من القدرة الشرائية، وخاصة الطبقة المتوسطة والطبقة المتدنية.

ولهذا، نسألكم، السيد الوزير: هل الحكومة بدون شك لها إحساس بذلك، وبدون شك أنها تتلمس الطريق من أجل إيجاد آليات وكذلك برامج إسعافية للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، لتكون كذلك سعيدة بما جاء في البرنامج الحكومي وبالإجراءات التي أدمجت في القانون المالي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

هاذي ولا الحكومات السابقة على أن يمكن أها توصل للمبتغى 100%. هذا موضوع اللي هو دائما يجب أن يطور وأن يبتكر في صيغ جديدة. غير في الشق الأول من الجواب حاولت نغطي بعض الأمثلة والنماذج ديال بعض الفئات، لكن أيضا كاين النفس العام ديال العمل الحكومي الحالي، هو نفس تضامني، وهذا اللي تيسمخ بخلق مجموعة من الصناديق، كما عرفتو واللي تفعلت سواء كانت في الحكومات سابقة ولا ما كانتش وتفعلت خلال هذه الحكومة اللي النفس ديالها هو تضامني.

نبداو من الصندوق ديال الدعم والتمايك الاجتماعي إلى الصندوق ديال القروي والتنمية الجبلية اللي تدار فيه أكثر من مليار ونصف ديال الدرهم، إلى مجموعة من الصناديق الأخرى اللي الهدف منها هو خلق هاذ النفس الجديد التضامني والتمايك الاجتماعي هو اللي غادي يعطينا الإمكانية أننا ننتقلو من خلق الثروة الفردية إلى خلق ثروة مجتمعية، وهذا اللي النفس الجديد ديال هاذ الحكومة اللي باغا تمشي فيه باش نحاولو أنه بالتضامن والتمايك نزيدو نرفعو من المستوى ديال الخلق ديال الثروة، وهذا هو اللي غادي يمكن بالفعل على أنه نكونو في المستوى المطلوب.

بالإضافة إلى أيضا مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالقانون المالي أيضا ديال هاذ السنة واللي تتعرفوا على أنه الأجر اللي هي دائما في ارتفاع، ولكن هاذ السنة أيضا 4 مليار ديال الدرهم خصصت في القانون المالي الحالي، أولا باش تكون هناك الترقيات في الدرجات وأيضا في السلام، وأيضا باش نعملو على تفعيل الحوار، وهذا اللي تيروج في بعض الأحيان على أنه الحوار ديال أبريل غير مفعول 2011، فلتفعيل جزء من الحوار اللي بالفعل تيكلف الخزينة ديال الدولة هاذ السنة حوالي 4 ديال المليار ديال الدرهم، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الأخرى المتعلقة بالصندوق ديال المقاصة اللي رغم المللحية والأزمة اللي كاينة الآن على صعيد 53 مليار ديال 2012، و50 مليار ديال 2011، الدولة عازمة والحكومة عازمة على أنه بالفعل هاذ الملف هذا في إطار الإصلاح ياخذ السير ديالو، لكن رغم ذلك خصصت له 40 مليار درهم هاذ السنة على أساس أنه بالفعل تضمن هاذ القدرة الشرائية ديال المواطنين والتمايك الاجتماعي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع دائما وهو حول الغش في المواد الغذائية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لبسط السؤال. هنالك تضامن فيما بين السادة المستشارين في بسط السؤال.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الرئيس.

بطريقة جيدة.

كاين الفئات الأخرى المتعلقة حتى بالمقاولة الصغرى والمتوسطة اللي بالفعل أتاحت لها واحد المجموعة ديال الإجراءات اللي هي جبائية، كالتخفيض من الجبايات من 30% إلى 10% باش هذه المقاولة اللي فيها فئات متوسطة حتى هي تحافظ على القدرة الشرائية ديالها، وأيضا المتقاعدين، فأنا نتعيطكم غير نماذج، المتقاعدين اللي تم الرفع من مستوى ديال التقاعد للحد الأدنى ما يمكنش ينزل عليه، وأيضا أنه الاقتطاع، النسبة اللي كانت 40% ترفعت لـ 55% باش بالفعل القدرة الشرائية حتى للفئة ديال المتقاعدين حتى هي ما تنخفضش.

فإذن مجموعة من الإجراءات متعلقة بفئات مختلفة اللي من خلالها الحكومة، سواء في البرنامج ديال العام اللي امضى ولا هاذ السنة، استطاعت على أنه تحاول تحافظ على القدرة الشرائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لكم في التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الوزير.

أنا أعتقد أن دقيقتين أو ثلاثة لا يمكن أن تسعف الحكومة ولا المستشار لسرد الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة السابقة وواصلتها الحكومة الحالية في مجال المحافظة، بل الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين وللمجتمع بجميع فئاته وفي شتى المجالات، يعني الإجراءات كبيرة جدا. ولكن أعتقد أنه أمام ما تطرحه الحياة اليوم من مطالبة بعدد كبير من الإمكانيات ليكون العيش أفضل، فهذا يتطلب بطبيعة الحال كذلك إجراءات وابتكارات إلى جانب الابتكارات السابقة، مثل صندوق التمايك اللي هذا ابتكار، ليس من هذه الحكومة، ولكن كان وليدا وترعرع في ظل هذه الحكومة، أقولها ذلك، ولد في الحكومة السابقة وترعرع الآن، وبطبيعة نود أن تكون هناك كذلك بعض الاجتهادات الإضافية من أجل التخفيف على بعض الشرائح الاجتماعية لتواجه الحياة ومتطلبات الحياة على الأقل الضروريات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. هنالك تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

هو الحمد لله نحن لا نختلف، السيد المستشار المحترم قد أبدى مجموعة من الملاحظات اللي هي في محلها، واللي بالفعل الحكومة لا تقول، سواء

عمومها لاعتبارات ليس الآن المجال للدخول فيها. لكن كإين الإشكالات المتعلقة بالدقيق اللي طرحونها، هاذ الإشكالات خصنا نكونو عارفين على أنه الآن النظام ديال التوزيع ديال الدقيق، اللجنة بين-وزاراتية كتقرر في المناطق، وتقرر في الأقاليم اللي خاصها تدي الدعم، بمعنى تتعطي ذيك الكوطة اللي هو العام ديال الأقاليم، وتتنزل في إطار المستوى ديال المطاحن، القانون الحالي تيعطي للمطاحن الحق باش تختار ما يعرف بـ (Les quotataires)، يعني هاذوك الحصريين اللي غادي ياخذوا الكوطة ديال الدقيق، وهما هاذوك المطاحن ملي تيعطيو لـ (Les quotataires) اللي هما تاختاروهم وفق معايير اللي من المفروض تكون مضبوطة ومحددة بالقانون، ذاك (Les quotataires) حتى هما تيشوفوا الأماكن ديال التوزيع اللي تيمشيو لها.

أشنوا تحصل؟ تحصل على أنه في كثير من الأحيان، والسؤال دبالكم كان واضح، تيقوع واحد النوع ديال التفاهم بين المطحنة وبين على أساس أنهم أولا تيعطيو لذك (Les quotataires) اللي هما عندهم معهم علاقات ولا على أية حال، وأيضا ذاك (Les quotataires) الآن تيدخلوا في واحد الصيرورة اللي عندها علاقة بالثمن ديال البيع، وبال جودة ديال الدقيق اللي هو مدعم، وهذا تيدخلنا في مآلات اللي الآن نحن في إطار إصلاح النظام ديال المقاصة، عندنا بند متعلق بالمادة ديال الدقيق، واحنا نتصورو على أنه الإجراءات اللي غادي نجيوها في هاذ الإطار غادي تكون زجرية، وغادي تحل لنا هاذ الإشكال إن شاء الله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب. هنالك تعقيب الأستاذ الأنصاري؟ تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير شكرا على كل حال على الحزم الذي تتعامل به الحكومة حول هذا الملف اللي هو ملف مهم ديال محاربة الغش في المواد الغذائية اللي هي القوت اليومي، واللي تستنفذ واحد القدر كبير من مالية الدولة عن طريق الدعم.

ولكن أعتقد أن الإشكالية مطروحة في العدد الكبير ديال المتدخلين في المراقبة، هاذ تعدد الجهات، إذا أردت أن تقتل شيئا وعدم مراقبته، فعليك أن تكثر من المتدخلين وكل واحد يرمي اللائمة على الآخر.

ثم كذلك كإين القانون ديال حماية المستهلك، أعتقد أنه ينبغي، كذلك هذا مشكل مجتمعي، تكثيف العمل من أجل خلق جمعيات لحماية المستهلك ولفضح وكشف الغشاشين من أجل إيصالهم إلى الجهات المؤكول لها الزجر في هاذ المادة.

وأعتقد كذلك أن هناك المعطى الثالث وهو على الوزارة أن تفكر في

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا يجادل اثنان حول ما تبذله الحكومة من مجهودات جبارة من أجل حماية ودعم صندوق الموازنة، وأنه مع الأسف الشديد هناك العديد من مستغلي مراكزهم للإغراء على حساب الغير، وخاصة التلاعب في الدقيق المدعم في العالم القروي بالتحديد، عن طريق احتكار التوزيع من طرف عائلاتهم وشركائهم وأقاربهم، وبتواطى مع بعض أرباب المطاحن.

وعليه، نسالكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة أو ستخذها من أجل الحد من ظاهرة الغش في المواد الغذائية وخاصة الدقيق المدعم واحتكار بعض الأفراد لعملية توزيعه وتسويقه؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

مرة أخرى أجدد الشكر للفريق الاستقلالي على طرح هاذ السؤال. السيد السيد المستشار المحترم، تعلم على أنه بالفعل الإشكالية ديال الغش في المواد هي إشكالية قديمة قدم الزمن، وأنه الحكومات السابقة قد عملت كل ما في وسعها على أساس أولا أن تضبط هذه المسألة وأن تخرج بالعقوبات الزجرية الضرورية.

تعلم أيضا على أن الأسعار في الحقيقة هي فيها نوعين ديال الأسعار، هنالك الأسعار اللي هي مضبوطة ومقننة وجزء منها مدعوم، وكإين الأسعار اللي هي محررة.

اتما طرحتو إشكال اللي هو محدد، الإشكال المتعلق أساسا بالغش في المواد، لكن الإشكال المتعلق بالدقيق اللي هو حالة خاصة، القانون المنظم لحريات الأسعار والمنافسة 06.99 المعدل بالقانون 30.08 بالفعل هو قانون احنا نتعتبروه هو أنه لو طبق، وأقول لو طبق، لكان كافيا لزجر الغشاشين والذين يدورون في فلكتهم، لأنه نظرا للإشكالات اللي طرحت في السابق، التعديل اللي طرأ على القانون في 30.08 كان بالفعل تيعطي الصلاحية، وأنا قلتها في الأجوبة السابقة، للمسؤولين الترابيين من عمال ومن ولاة أنهم إلى لاحظوا هاذ الأمور ديال الغش في الأقاليم دياهم أنه ما يقاوش ينتظروا المركز باش يتخذ القرارات، عندهم إمكانية على أنهم يستعملوا السلطة دياهم ويتخذوا إجراءات زجرية اللي تمشي حتى للغرامات اللي هي 30 مليون ديال السنتم إلى حصل، وأنه تضبط شي تاجر اللي تيقوم بهاذ العمليات، لكن، وكما قلت المرة السابقة، قلت أن هذه المسطرة لا تفعل في

العلاقات التي كايته في هاذ القطاعات ديال الغش، ويمكن لنقول لك على أنه العدد الآن اللي درنا خلال 2012، درنا تقريبا 4000 مخالفة اللي رصدنا، وهاذ العدد ديال المخالفات زائد 16% قياسا إلى السنة ديال 2012، وأنا عندي غادي نوظف مجموعة من الأطر في إطار الميزانية، غادي نحاول نركز على أنهم تقريبا الأطر اللي غادي نوظفو كلها تمشي في الإطار ديال المديرية اللي عندها علاقة بالأسعار، باش تكون هناك مراقبة أفضل لهاذ المجال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة، السؤال الأول في هذا القطاع هو تطبيق إجراءات السكن المتوسط على أرض الواقع. والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد توفيل كيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

صادق البرلمان بغرفتيه على مشروع قانون المالية لسنة 2013، هذا القانون الذي تضمن العديد من الإجراءات الضريبية ذات البعد الاجتماعي، خصوصا في مجال السكن، ذلك أن المواطنين أصبحوا ينتظرون بفاغ الصبر المنتوج الخاص بالسكن المتوسط، لأن فئة كبيرة من الطبقة المتوسطة غالبا ما أصبحت تلجأ إلى اقتناء السكن الاقتصادي في غياب هذا المنتوج.

السيد الوزير،

كما تعلمون، فبلادنا تعرف خصاصا واضحا في قطاع السكن، وبالتالي فإن هذا المنتوج، الذي جاءت به الحكومة مشكورة، ضروري للتقليص من العجز الحاصل فيه، خصوصا عند الطبقة المتوسطة.

إذن ما هي الاستعدادات التي قامت بها الحكومة لتنزيل هذا المنتوج على أرض الواقع وفق الالتزامات التي تضمنها القانون المالي لسنة 2013؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير السكنى والتعمير.

السيد محمد نبيل بن عبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم، نشكركم على هذا السؤال اللي في الواقع

بدائل للطرق المعمول بها، لأن جربت جميع الوسائل للحد من الغش في هذه المواد، ولكن كان الفشل هو النتيجة، لابد من الابتكار وفتح التشاور مع الذين تم اكتوائهم بهاذ القضية ديال الغش لإعطاء بعض الاقتراحات، وكذلك جعل التنزيل أن يكون محليا وإقليميا وبتنسيق تام مع الوزارة المعنية ديالكم، اللي هي ديال الشؤون الاقتصادية والحكومة.

ونتمنى من الله تبارك وتعالى التوفيق. "اقرا يس ودير في يدك حجرة"، لأن هذا مشكل كبير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

شكرا للسيد الرئيس.

أيد، السيد المستشار المحترم، تكلمتو على العدد ديال المتدخلين والدور ديال المجتمع المدني والجمعيات، وأيضا مجموعة من البدائل، وهي أمور كلها اللي تنتفقو عليها، وما كايش عليها خلاف. غير هو نقول لك رغم تعدد المتدخلين، الآن عندنا مشكل حقيقي في العدد ديال المراقبين، نكون معك واضح، الآن نتحاولو باش نكثفو الجهود مع مجموعة من الفاعلين باش نحاولو نوصلو على أن غتراقبو واحد الجزء اللي هو يسير جدا من ذاك الشي اللي موجود.

عندي الآن هاذ الملف ديال الدقيق وهاذ الشي ديال (Les quotataires)، ما عندناش القدرة الكافية على أننا نديرو مراقبة اللي هي (Systematique) اللي هي مباشرة وللجميع، نتحاولو نديرو بعض الإشارات على أساس أنه هاذ الإشكال ما ييقاش مطروح.

وأيضا الآن الملف اللي عندنا هو اللي تكلمتو عليه ديال الجمعيات ديال حماية المستهلك، احنا نلتمناو حقيقة على أنه تكون هاذ الجمعيات داعمة للحكومة في هذا المجال، أولا لأن هي اللي مكلفة (داخل المجتمع المدني باش تقوم بالواجب)، باش فين ما لاحظت المسألة ديال الغش أنه تبلغ بها وتكون هناك تصريحات حقيقية.

وهنا، السيد المستشار المحترم، اسمح لي نقول لك، على أنه احنا ما نتجيناش إشارات قوية من الجمعيات ديال حماية المستهلكين اللي كتمشي في هاذ الاتجاه، لأنه لو أنه هاذ الجمعيات بالفعل جابت لنا إشارات قوية وجابت لنا مقترحات، وأيضا قامت بالواجب ديالها من خلال المجتمع المدني في المدن، كنظن غادي تكون الحكومة أقوى بالهيئات ديال المجتمع المدني.

البدائل قلنا في إطار الآن إصلاح ديال نظام المقاصة، وخاصة في المواد اللي هي مدعمة، احنا نتصورو على أنه البدائل ديال الفتح نصو على الفاعلين الحقيقيين، أولا غادي يقلص من الرشوة ومن الزبونية ومن

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، احتفظوا ببعض جوابكم في التعقيب. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السبب الذي طرحنا السؤال مباشرة بعد المصادقة على القانون المالي لسنة 2013، هو اليوم المواطنين المغاربة، السيد الوزير، أصبحوا كيتساءلوا إمتى غادي يتوجد هاذ السكن ديال 6000 درهم؟

السيد الوزير، نقدر نقول لك أن اليوم غادي يتخلق إشكال حتى في التسويق نتاع المنتج الذي كايين الحالي، بالنسبة لـ (Moyen Standing)، بمجرد الإعلان على 6000 درهم، الناس ولات كتأخر في الشراء، إذن هذا غادي يخلق مشكل، احنا كنسجلو أن المنعشين العقاريين كانوا سابقون في بلورة هذا المشروع، ولكن تحت واحد الشروط.

وكتساءلو الكيفية أنكم عاطيين السكن الاقتصادي بـ 5000 درهم (Hors tax) زائد 20% هي 6000 درهم، وكتطلبوا السكن المتوسط حتى هو يكون في 6000 درهم، أنا كنسولو السيد الوزير أشنو هو التصور ديالو، الفرق فين غادي يكون؟

اعطيتو تشجيعات للمقتني، وما اعطيتوش تشجيعات للمنعشين العقاريين،

اكتفتو بالعقار العمومي، احنا كتساءلو مدينة اجمال مدينة الدار البيضاء فين كايين العقار العمومي؟ واش سكان الطبقة المتوسطة كانت كتواجد كثير في مدينة الدار البيضاء والرباط، كتساءل واش الناس ديال الدار البيضاء غادي يخرجوا لخارج الدار البيضاء ويسكنوا؟ أنا ما كتظنش، إذن واش ما كتظنوش أن هاذي عرقلة، غادي نوصلو كيف ما درتو للسكن الاجتماعي ديال 140.000 درهم، 140.000 درهم كنشوفو اليوم حتى شي واحد ما منخرط فيه، والسكن المتوسط كنشوفو غادي في نفس الاتجاه.

إذن كتطلبو من السيد الوزير باش يوضح لنا اشوية التصور ديال الحكومة، ربما تكونو خاطئين أو ما فهمناش، وكتطلبو أيضا يعطينا الكيفية ديال التوزيع ديال العقار العمومي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

فقط نقول لكم بأنه هاذ الشي الذي كتقولوا ممكن أنه فيه جزء من الصواب، واحنا استمعنا لهاذ الخطاب عند المنعشين العقاريين، ربما أن

يتيح لي المناسبة لأتكلم على هاذ المنتج الذي هو منتج السكن المتوسط، فعلا صادقتنا عليه في القانون المالي، صادقتو عليه في القانون المالي الأخير، والآن احنا بصدد بلورة هذا المنتج، لماذا؟ لأنه بداية حسب المعطيات التي عندنا والتي كنتوفرو عليها والدراسات التي قمنا بها، 10% من العجز السكني كيم هاذ الفئة، 10% من ذلك 48 ألف وحدة سكنية التي كتقولو أننا في حاجة إليها ييم هذه الفئة.

ثم واحد العدد كبير، ما ضابطينوش، واحد النسبة كبيرة، قلتيوها في السؤال ديالكم، كتمشي الآن للسكن الاجتماعي لأن ما عندهاش منتج، ما بين 250 ألف درهم وما هو موجود في أغلبية المدن التي كوصلو لمليون درهم، مليون و200 درهم، مليون و200 ألف درهم، ومليون و300 ألف درهم وما فوق، هاذ المنتج الخاص بهذه الفئات التي يمكن يتراوح بين 50 مليون حتى 60، 65، 70 مليون ما موجودش. لذلك، صادقتنا على هذه الإجراءات.

كنذكركم بأنه الذي مطلوب من الفاعلين في هاذ المجال، هو أنهم يوفروا 150 وحدة سكنية، هناك إعفاء ديال المقتني، يعني هناك فائدة استفادة مباشرة للمقتني من الإعفاء ديالو من رسوم التسجيل والتبهر وواجبات القيد في الرسوم العقارية، حددنا ثمن البيع في 6000 درهم مع احتساب جميع الرسوم للمتر المربع، المساحة هي بين 80 و120 متر، على أساس أنه نريد أن نشرع في هذا المنتج في القريب العاجل.

الآن واش المنعشين العقاريين غادي يمسيو لهاذ الشي ولا لا؟

راكم شفتيو بعض النقاشات التي جارية الآن، لكن نعتقد أنه بحكم ما نحن مقبلين عليه في مجال التعمير، بمعنى هناك بعض المشاريع التي كتطلب، كما تعلمون، الاستثناء في بعض المجالات (Dérogration)، كنعبرو بأنه بإمكاننا أننا نطلبو من هؤلاء أنهم في إطار مشروع متكامل أنهم يخصصوا واحد الجزء لهاذ السكن ديال الفئات الوسطى.

بالإضافة إلى ذلك، الآن هناك سعي إلى أننا نبرمو تعاقدات أو عقود برامج مع المؤسسات العمومية، العمران، المؤسسات التابعة لـ (CDG⁷) باش ييداو يشتغلوا كذلك في هاذ الاتجاه، وتمناو أنه بعد مدة أن المنعشين العقاريين الآخرين الكبار، المتوسطين والصغار أنهم كذلك ييداو يشتغلوا معنا على هاذ المستوى.

نذكر أخيرا بأن ماشي هذا فقط المنتج الوحيد الذي يمكن يتوجه للفئات الوسطى، السكن الاقتصادي، وقلتيو في السؤال ديالكم، سؤال السكن الاقتصادي يتعين أننا نميزو، السكن الاجتماعي هو 250.000 درهم، السكن الاقتصادي هي البقع التي مفتوحة للبناء، هذا كذلك راه موجه للفئات الوسطى، التعاونيات هو شكل كذلك الذي نريد أننا نخصصوه للفئات الوسطى من أجل أننا نسهلو الولوج ديالهم للسكن.

⁷ Caisse de Dépôt et de Gestion

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تطبيقا لمقتضيات الدستور المغربي، لاسيا أحكام الفصل 31 منه، بشأن تيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات من الحق في السكن اللائق، وتبعا للتعهدات الحكومية الواردة في برنامجها والرامي إلى تسريع وتيرة مشاريع مدن بدون صفح، ووضع إطار جديد لتحقيق الاندماج الحضاري والاجتماعي لهذه البرامج.

وحيث أن السياسة التعميرية للحكومة الحالية لازالت قاصرة عن معالجة إشكالية مدن الصفيح، وعاجزة عن جعل المدن مؤهلة لاحتضان الوافدين عليها، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في السياسة التعميرية قصد رفع تحديات الاستدامة والاندماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، ومواجهة التحديات العمرانية المتسارعة ووقوعها على الاقتصاد الوطني وعلى البيئة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل برنامج مدن بدون صفح والنتائج المحققة لحد الآن، وهل حان الوقت لإعادة النظر في السياسة التعميرية ببلادنا في اتجاه رفع المعاناة عن ساكنة المدن الصفيحية وتحقيق الاندماج الحضاري والاجتماعي في هذا المجال؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار على سؤالكم.

البرنامج ديال مدن بدون صفح هو برنامج اللي حقق نتائج مميزة لحد الآن.

أولا ما فيها باس نذكرو بأن لحد الآن استطعنا من خلال هاذ البرنامج أننا نحسنو الوضعية ديال ما يزيد على 200 ألف أسرة في المغرب. هاذ 200 ألف أسرة، ما يناهز اليوم 220 ألف أسرة بالضبط، هاذ 220 ألف أسرة حتى تكون عندنا صورة على ذلك، هو ما يعني 105% من العدد الأول اللي تحدد في 2004 اللي خصنا نعالجه، لأن كان عدد أول، ثم ولى عدد ثاني اللي وصل لـ 348 ألف أسرة.

اليوم عاجنا 220 ألف أسرة، في هاذ 220 ألف أسرة هناك محصية في واحد 85 مدينة اللي وقعت على تعاقد مع الدولة، الآن عاجنا ما يزيد على 46 مدينة، آخر مدينة كانت هي أزموور في نهاية 2012، الآن احنا بصدد، أنا راجع من وجدة، احنا بصدد الإعلان على وجدة وتاركيست في هذه الأيام القليلة المقبلة، وسنعلن على مدن أخرى في غضون هذه السنة اللي هي: طنجة، تطوان، سطات، قلعة السراغنة، القصر الكبير، سيدي قاسم، سيدي سليمان، السارة، الذروة، بني يخلف، سيدي بنور، سوق

كيتقال بأن ثمن البيع هو 5000 درهم في السكن الاجتماعي وثن البيع في السكن المتوسط هو كذلك 5000 درهم، إذا اعتبرت أنه بدون احتساب الرسوم، فقط النسبة ديال الربح هي نسبة متفاوتة بين السكن الاجتماعي وبين هاذ السكن ديال الفئات الوسطى.

أعتقد أنه على الجميع أن يساهم في السكن ديال الفئات، ويظهر لي أنه أن الأوان بما أنكم تخبو لي هذه المناسبة أنني نجاب، لأن هاذي أسابيع وأنا ما كنجابش على هاذ الشيء.

النسبة ديال الربح اللي كايينة في السكن الاجتماعي، الجميع يعلمها، أنا بعدا كنعرفها وكنعرفها مزيان، وبالتالي إذا تقصو اشوية من ذيك النسبة ديال الربح في السكن المتوسط، وما استفادوش من امتيازات ضريبية أخرى، علما بأنه، وأتم الأولين اللي كنعتهرو بأن ما اعلاش غادي نعطي امتيازات جبائية لقطاع اقتصادي معين وما نعطيهاش لقطاع اقتصادي أخرى. إذن هذا جانب من الضروري أننا ناخذوه بعين الاعتبار.

ثم عندما نتكلمون على العقار العمومي، واش موجود في كبريات المدن؟ واخا نعملو الثمن ديال المتر المربع بـ 8000 و9000 درهم للمتر، ما غادي نوجدوش هاذ العقار بهذه الكلفة اللي غادي تجعل أننا يمكن أننا بنبو هاذ الشيء هذا.

الآن، العقار العمومي موجود في بعض المجالات الحضرية، ماشي في كلها، أنا متفق معكم في الدار البيضاء، ومنتوج من هاذ النوع كيصعب اليوم بالنظر للثمن ديال العقار فين واصل، أننا نعملوه في قلب الدار البيضاء أو في قلب الرباط أو حتى في قلب بعض المدن الأخرى. هذا تيصعب كيف ما كان الأمر، اللهم إذا وضعنا الثمن بما يسمى اليوم بـ (Le moyen standing)، وهذا راه ماشي (Moyen standing)، هذا سكن ديال الفئات المتوسطة، ماشي اجمال، هذا سكن بين (Le moyen standing) وبين السكن الاجتماعي، هو اللي عاملين الآن واللي كنعتمناو أنه تستافد منه فئات. لذلك، قلنا اشكون هي الفئات اللي غادي تستافد؟ اللي الدخل ديالها بين 6000 درهم و15000 درهم في الأسرة.

فأعتقد بأن هذا مشروع في بدايته، يتعين أننا نشوفو كيف سيتعامل معه السوق، وأنداك ربما كما عملنا بالنسبة للسكن الاجتماعي أننا نولفو الأمور ونكيفوها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع، وهو حول مآل برنامج مدن بدون صفح. والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال. الاستاذ السي عبد الكريم بومر، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

شكرا السيد الرئيس.

ولكن إذا قلت حيدتي مدن الصفيح من الدار البيضاء ولا من الرباط ولا من سلا أو من مكناس، كين عندها وقع ديالها، ولكن هاذوك المدن الصغيرة فيها واحد جوج ديال البرارك، ماشي هو الحجم اللي كيكون في الدار البيضاء.

المسألة الأخرى، معالجة أسباب الظاهرة، من غير الأسباب الاجتماعية لأن هاذي الهجرة وهاذي المسائل، ولكن التلاعبات اللي قلتها، السيد الوزير، لأن كين المتدخلين والأيادي، أش غادي نقول؟ الأيادي الوسخة اللي عندها الرجح في أن هاذ مدن الصفيح تبقى.

كترجعو للفكرة ديال المدن الكبيرة، المثال ها هو احدانا ديال تمارة، واتما كنعرفوها مزيان، السيد الوزير، كان الإشكال ديال الرصيد العقاري، تمارة ما كانش عندها هاذ المشكل، كان الأراضي ديال الوداية متوفرة والأراضي ديال البوالة اللي فيها مثلا تامسنا، هاذ الأيادي اللي ماشي نظيفة، ها الأرض استنزفت والبرارك باقين، والخطير هو أن الناس باقين فوق البرارك اللي تعطوا ابقاعي، والناس دابا أصحاب البقاعي ولو تيلجؤوا للقضاء الاستعجالي، كيفاش غادي يديروا لاحتلال ملك الغير، الناس غادية تطرد، واحد 50 ألف أسرة، هذا هو الإشكال، الإشكال هو أننا نركزو على المدن الكبيرة والخدمة فيها كنبان، ماشي بحال المدن الصغيرة. شكرنا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار..

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

أنا معك السيد المستشار، وسبق لي أنني أكدت على ذلك على أن هناك مشكل ديال الحكامة، احنا ما كنعيبوش هاذ الشيء، وأنا كنشكر أنك تتوقف عليه، هاذ الشيء معروف، موجود. واحنا في محاولة الآن للتغلب على هذه المشاكل اللي كتطرح، ديال كيف ندبر المستفيدين، الإحصاء كيفاش كيتم، كيفاش كيتزادوا الناس، اشكون اللي يتلاعب بالمصلحة ديال هاذ المواطنين كاملة، هاذ الشيء كله نعلمه.

لكن في نفس الوقت احنا كنعالجو في الظاهرة وكنحاولو نتغلبو على هاذ المشاكل اللي مطروحة، واللي أعتقد أنها تستلزم صرامة أكبر وتضافر ديال الجهود ديال جميع المعنيين، المعنيين هم وزارة السكنى، المعنيين هم العمران، المعنيين هم السلطات المحلية، المعنيين هم المجالس المنتخبة، المعنيين هم الساكنة والمواطنين، وضرورة أنهم يكونوا ممثلين وتكون مصاحبة اجتماعية كذلك، باش ما نسقطوش.

الآن هاذي كلها أمور نسعى إلى القيام بها. مؤخرا كانت عندنا مقاربات اللي كنعالجو نبلوروها باش نبينو أنه هناك إمكانية للتغلب على هذه التلاعبات اللي موجودة، وأنا نغيرو من أسلوب الحكامة لتدبير هذا الملف للأحسن.

السبت، وتويست، وهو ما يعني معالجة 34 ألف أسرة إضافية. واش غادي نقضيو على مدن الصفيح كاملة، لا أعتقد أننا غادي نقضيو عليها في 2013، وربما حتى في 2014، باش نكونوا واضحين، لأنه هذا موضوع اللي مرتبط الآن بالضغط اللي كين على المدن في إطار هاذ النمو اللي كيغرفوا المغرب وهاذ الهجرة القروية اللي موجودة، سواء كان المغرب في مرحلة ديال التنمية المتقدمة أو كان في مرحلة ديال الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، الضغط موجود موجود.

لذلك، ما نزيدو اليوم هو أننا نوسعو التدخل ديالنا وما يقاش كيتم فقط بما يسمى بمدن الصفيح، أن المقاربة ديالنا تكون أشمل، هي المقاربة اللي قلنا ديال سياسة المدينة أننا ندجمو تدخلات أخرى اللي عندها استعجالية كذلك، اللي هو السكن المهدد بالانهيار، اللي كذلك مشكل كبير والإمكانيات اللي هي كتنفرو عليها هي إمكانيات على أي حال تظل محدودة إلى حد كبير.

نبغي نذكر بأنه في خضم الصعوبات اللي كنعرفو وقبل هذه الصعوبات، مع هذه الصعوبات نحقق نجاحات، مثلا أخيرا حي اللي عندو رمزية كبيرة في الدار البيضاء اللي هو الحي ديال باشكو اخويناه، تحيد كامل ما ابقاش فيه مدن الصفيح، هذا انجاز واحنا نتقدم كثير في كاريان طوما ومجالات أخرى في الدار البيضاء.

أعتقد أنها إنجازات، بالطبع عندنا صعوبات، صعوبات مرتبطة بالمعايير واش الناس اللي كنعالجوهم في البداية هما نفس الناس، كيفاش كيتزادوا لنا أسر أخرى، كيفاش كتوقع واحد المجموعة ديال التلاعبات في الإحصاءات، إلى غير ذلك. هاذ الشيء نعلمه، لكن نسعى إلى التغلب على كل هذه المشاكل من أجل أننا نتقدمو في هاذ البرنامج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد عمر في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

شكرا للسيد الرئيس.

من باب الأنصاف، السيد الوزير، نحن لا نستطيع أن نبخس الناس أشياءهم، هناك تراكمات حقيقة، وهناك عمل، ولكن احنا كؤسسة تشريعية وكعارضة من طبيعة الأشياء أننا غادي نوضعو أيدينا على مواطن الخلل باش ما نقولوش العام زين.

عندنا ملاحظات على الرؤية وعلى الممارسة، الفكرة ديال 46 مدينة، مزيان، ولكن، السيد الوزير، ربما واحد المجموعة ديال المدن، هذا رأينا احنا، مدن صغيرة، ربما كان الاشتغال على المدن الكبيرة اللي فيها (La masse) وتخط الإمكانيات كلها في هاذ المدن، أنا مزيان ملي ذكرتو وجددة، دابا ادخلتو في (La masse)، ادخلتو في المدن الكبيرة، أنا يعطيني شي أساء ديال المدن، أنا مغربي، ولكن شي أساء راه ما كيغرفوهمش المغاربة،

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الفريد والأخير والموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وهو حول تراكم الثروات وتفعيل مبدأ من أين لك هذا. والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي. الأستاذ الفيزيائي (المقصود الزماني)، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الزماني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تكشف بعض المحاكمات لبعض المسؤولين الذين تحملوا مسؤولية تدبير مؤسسات تابعة للدولة عن تشكل ثروات أقل ما يقال عنها أنها تنير التساؤل، حيث ينتقل موظف لا يملك سوى أجره الشهري إلى مالك لعقارات وشركات أو يصبح مسؤولا جاعيا بدخل بسيط ضمن كبار المقاولين الأثرياء، وينتقل أشخاص من وضع متواضع إلى وضع جديد في ظرف وجيز، ولا يتم اكتشاف ذلك إلا إذا سقط المعني في يد العدالة.

وعدد الكاسيين للثروات بشكل فجائي كبير، ولا يتم كشف إلا عدد ضئيل جدا، والسبب أنه لا يوجد لدينا قانون يحدد مسار تشكل الثروات ومراقبتها، كما هو معمول به في الدول المتقدمة، حيث أن أي شخص يضع مبلغا ماليا ذي سقف يختلف حسب الدولة في أي بنك إلا ويسأل عن مصدر هذا المال، ويطلب بتقديم حجج لكسبه بطرق مشروعة.

أما عندنا في المغرب فيمكن لأي شخص أن يودع أي مبلغ مالي في أي بنك دون أن يكون ملزما بتبرير مصدرها، ولا يكون البنك ملزما بالتصريح بتلقي هذه الودائع التي تكون ضخمة في غالب الأحيان.

إن ذلك ما يفتح الباب أمام الكسب غير المشروع ويجعل بعض الأشخاص يراكمون الثروات بطرق سهلة وغير مشروعة، وأحيانا بسرقة المال العام والتلاعب به عبر عدة طرق قد تكون شرعية على الورق.

وإذا كانت الحكومة الحالية رفعت شعار محاربة الفساد والريع، فإن هذه المحاربة تتطلب، بالإضافة إلى تفعيل القانون المتعلق بتبويض الأموال، توسيع مراقبة حركة الأموال ومتابعة طرق تشكل الثروات ومساءلة كل من يشتهيه في أمر مراعاة ثرواته، دون أن تعني المساءلة الإداة المسبقة.

فكيف تقارب وزارة الاقتصاد والمالية هذا الموضوع، ولماذا لا نتعرف على ثروات مشبوهة سوى عند بعض المحاكمات؟ وهل لدى الحكومة برنامج بهذا الخصوص؟ وهل تنوون تفعيل مبدأ من أين لك هذا بأدوات قانونية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للجواب عن السؤال، تفضل.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق التحالف الاشتراكي على سؤالهم موضوع تراكم الثروات تفعيل مبدأ من أين لك هذا. وجوابا على ما جاء به السيد المستشار، أريد أولا أن أذكر بأن الحكومة أكدت في برنامجها الحكومي على عملها من أجل محاربة الفساد واقتصاد الريع، واعتبرت أن هذا يخطر في إطار المحاور الأساسية لعملها من أجل تخليق الحياة العامة في بلادنا، وبالتالي فتعمل من أجل تطوير وتقوية تفعيل مبدأ من أين لك هذا.

وفي هذا الإطار، أولا ينبغي التذكير بأننا فعلنا القانون المتعلق بالتصريح بالملكيات، هذا القانون الذي تم تغييره سنة 2010، والذي جعل أن أعضاء الحكومة، أعضاء الدواوين، أعضاء المجلس الدستوري، النواب، المستشارين البرلمانيين، القضاة، وقضاة المحاكم المالية، أعضاء الهيئة العليا للاتصال البصري، وجميع المنتخبين، فملزمون بإيداع إقرار إجباري بذمتهم المالية عند تحملهم المسؤولية، والذي أساسي وهو أن هاذ الإقرار يتم تجديده كل 3 سنوات، بل أكثر من ذلك بأن هنالك المجالس الجهوية والمجلس الأعلى للحسابات الذي يقوم بتتبع هذه التصريحات.

يمكن قول لكم بأن اليوم توصلت المحاكم المالية إلى ما يناهز 100 ألف تصريح، وهذا بالطبع سيساهم في مواجهة والتصدي للكسب غير مشروع وضمان المساواة والعدالة في إنتاج الثروة وتوزيعها.

من جهة أخرى، هنالك كذلك نقطة أخرى وهو محاربة تبويض الأموال أو غسل الأموال، وهنا كذلك كين قانون تم وضعه وتم وضع كذلك وحدة لمعالجة المعلومات المالية، وما جاء في تدخلكم السيد المستشار هو بالضبط ما يطبق بالنسبة للأنك، أي أنه لما يتبين أن الودائع التي تقدم للأنك نفوت واحد المستوى معين لا يتماشى مع المداخل المعهودة لزبون معين، فالأنك مضطرة إلى إعطاء هذه المعلومة لوحدة معالجة المعلومة، حتى تتحقق من مصادر تلك الأموال، وبالتالي يتم اتخاذ التدابير اللازمة في هذا المجال.

هنالك كذلك من بين الأمور التي تقوم بها هو تسريع وتقوية الرقابة، لا بالنسبة للرقابة المالية ولا بالنسبة للتفتيشية العامة للمالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار الأستاذ أعمو للتعقيب عن..

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الوزير،

طرحنا هذا السؤال لأن حكومتكم أخذت على عاتقها بالدرجة الأولى محاربة الفساد والريع، وتعرفو بأنكم قتم بمجهود من خلال بعض التدابير، أشرتتم إلى بعضها، ولكن هناك ظاهرة مسكوت عنها وظاهرة تعتبر من الظواهر المكتومة في المجتمع، رغم أن الكل يعاني منها ويشاهدها يوميا، هذا ولى طابو، وهو ريع ممكن أن نسميه الإداري، بمعنى أنه ناتج عن استغلال النفوذ، وناتج عن تسريب المعطيات، وناتج عن التدبير السيء للعقود الإدارية للدولة والعقود التجارية للدولة وناتج عن سوء تدبير الصفقات العمومية، ويتم بمختلف أشكال، بأسهم، سندات بدون اسم، سندات مجهولة، أشياء التي يستحيل أو من الصعب الوصول إليها بالطرق العادية. فكنا ننتظر أن تبادروا إلى إعطائنا معلومات حول درجة التنصي والوصول وتتبع هذه الظاهرة، لأنه جريمة تبييض الأموال مثلا، يعني صراحة ما معروفش يعني بشكل واضح، كذلك الوسائل المتعلقة بالتصريحات، إنما هناك آليات أخرى رعية التي لا بد من تحريكها، فأصبح المواطن المغربي يرى أن منتخبا أو مسؤولا إداريا على رأس مؤسسة عمومية أو قطاع من قطاعات الدولة بين عشية وضحاها يتحول من رجل بسيط إلى رجل غني بأشكال مختلفة من هذا الغنى، يتساءل بالفعل إذا كانت الحكومة ترى هذه الظاهرة وتسكت عنها، فهي سيكون من الصعب إقناعه بأنها تحارب الفساد والريع وهو يعيش هذه المظاهر بشكل واضح علنا وفي كل يوم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم على هاذ التعقيب. وأريد أن أقول بأن كما تعلمون هاذ محاربة الفساد والريع الإداري كما ذكرتم، فهو مسلسل، وانطلقنا بقوة في هاذ المجال. ابغيت فقط نذكر بأن تم إحالة 44 ملف للفساد المالي انطلاقا من تقارير المجلس الأعلى للحسابات إلى النيابة العامة، هذا كذلك من بين الأمور اللي كتساهم في الردع ضد الفساد.

من جهة أخرى كذلك أنه قمنا كذلك بتسريع وتيرة الافتتاحات التي تقوم بها المفتشية العامة للمالية، يمكن نعطيك واحد الرقم أن اليوم ضاعف هاذ التفتيش من 108 سنة 2011 إلى 230 سنة 2012، واللي أساسي وهو أن ألغينا المقاربة، أي أن الوزراء هما اللي قرروا في التفتيشة اللي غادي تقوم بها، قبل كانت وزارة المالية هي اللي تتقوم بالبرنامج، درنا برنامج تشاركي في هاذ المجال.

كذلك في هاذ الإطار أننا اليوم تم التوقيع على اتفاقية ما بين الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة والمفتشية العامة للمالية، باش أنه يكون تبادل المعلومة، يمكن استخلاص التدابير اللازمة باش يمكن لنا نقومو بالتقليص من هاذ العمل.

ولكن اللي أساسي في هاذ الشئ وهو أنه غيرنا كذلك المرسوم ديال الصفقات العمومية باش نزيدو تقويو الشفافية في هاذ المجال، واللي أساسي وهو العمل على التقليص من السلطة التقديرية ديال الإدارة، راه بدون تقليص السلطة التقديرية للإدارة وبدون تبسيط المساطر فرغم كل ما سنقوم به فستبقى الإشكالية مطروحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

بهذا نكون قد أتينا على إنهاء أشغال جلسة الأسئلة الشفهية.